مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٣٣**

الخميس ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين	
ألمانيا	السيد فيتيغ	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد سانغكو	
الصين	السيد يانغ تاو	
غابون	السيد ميسون	
كولومبيا	السيد الثاني	
لبنان	السيدة زيادة	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام	
نيجيريا	السيدة أوغوو	
الهند	السيد مانجيف سينغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو	

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2011/85)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي إلا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2011/85)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد جان - ماري غيينو، رئيس فريق كبار الاستشاريين لاستعراض القدرات المدنية الدولية، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، والسيد أوجين - ريشار غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، بصفته رئيساً للجنة بناء السلام للاشتراك في هذه الجلسة.

سوف يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في بند جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/85، رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بموجبها تقرير الاستعراض المستقل بشأن القدرات المدنية بعد انتهاء النزاع.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جان - ماري غيينو.

السيد غيينو (تكلم بالفرنسية): بدايةً، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على دعوتكم لي لهذه الجلسة كي أقدم إحاطة إعلامية للمجلس عن تقرير فريق كبار الاستشاريين عن القدرات المدنية (S/2011/85). وأود أن أشكر أيضاً وكيلة الأمين العام، مالكورا، ورئيس لجنة بناء السلام، السفير غاسانا، لحضورهما هنا اليوم.

فالتقرير المعروض على المجلس يعد حقا نتيجة لجهود تعاونية. كما ألاحظ هنا اليوم حضور السفير ميترافيزيست، أحد أعضاء الفريق الاستشاري. وأعتقد أنه لولا التنوع الواسع في وجهات النظر التي عبر عنها الفريق، لما كنا هنا اليوم. كما يعد هذا التقرير نتيجة لجهد تعاوني، من ناحية مدى الاستشارات التي عقدناها في المرحلة التحضيرية. فقد التقينا بالدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والأفراد المتأثرين بالصراع، والجهات الفاعلة في مناطق الصراع، وقد استرشد التقرير بوجهات نظرهم.

وأود أن أبدأ أولاً بتقديم بعض الملاحظات بشأن مبادئ هذا التقرير. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد نشأ التقرير من تنامي شواغل المجتمع الدولي، وخاصةً الأمم المتحدة، بشأن كيفية توفير الأفراد الذين تنشأ الحاجة إلى قدراتهم في الوقت المناسب، ونشرهم بالسرعة المطلوبة في المناطق المتأثرة بالصراعات. وتؤثر هذه الصعوبة على قدرة بعثات الأمم المتحدة - البعثات المفوضة من قبل المجلس - على تنفيذ ولاياتها، ومن ثم تضعف قدرتها على بناء السلام الدائم. فهذه هي المشكلة الكبرى التي يرمي التقرير إلى التصدي لها.

وبالطبع فهي ليست مشكلة جديدة. ويذكر الأعضاء أنه وأثناء مناقشة في الجمعية العامة في شهر حزيران/يونيه الماضي، بمناسبة إحياء الذكرى السنوية العاشرة لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، لاحظ الأخضر الإبراهيمي أنه لا بديل عن وضع الأفراد المناسبين في الوظائف المناسبة وفي الوقت المناسب الضروري فحسب. ومضى الإبراهيمي إلى القول بأن الكثير من الجنود العاملين من أجل السلام، ذكروا للجنة التي ترأسها في عام ٢٠٠٠ أن نظام الأفراد المدنيين يتسبب بفشل بعثات حفظ السلام، وأنه إن كانت هناك ثمة مشكلة واحدة يجب أن يعطى الأولوية لحلها،

فيجب أن تكون هذه. ومن المؤسف أن الإبراهيمي قد أعرب بعد عشر سنوات لاحقة، عن خشيته من أن الكثير من المشاكل التي حددها تقرير عام ٢٠٠٠ لم تحل بعد.

وخلال السنوات العشر الماضية، أصبحت البيئة التشغيلية لبعثات حفظ السلام أشد تعقيداً، بينما طرأت تغييرات كبيرة على توقعات المجتمع الدولي أيضاً. واستمر نطاق الولايات الممنوحة للبعثات من قبل المجلس في الاتساع، كما تنوعت وتعددت الأدوار التي تؤديها البعثات أكثر من ذي قبل، حتى أنها باتت تؤدي أنشطة واسعة للغاية، تتعلق بإعادة بسط السلام والأمن. ويقتضي ذلك قدراً أكبر من الحيوية في المقر الدائم وفي الميدان، ونطاقاً أوسع من المهارات والخبرة، بما فيها المهارات المتخصصة التي غالبا ما يصعب العثور عليها.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما ذكر الأمين العام، أثناء مناقشة المجلس بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وبناء المؤسسات في شهر كانون الثاني/يناير (S/PV.6472) ”ومن المطلوب أيضاً بناء نظم أكثر فطنة ومرونة، بما فيها بناء شراكات أقوى وقادرة على توفير أكثر القدرات المدنية ملاءمة“ وخاصةً في بلدان الجنوب العالمي وبين النساء.

وأود أن أدلي بالقليل عن الملامح الرئيسية للتقرير. فأعضاء المجلس مُلِمُّون بالفعل بمجالاته الرئيسية الأربعة: الملكية الوطنية، والشراكة العالمية، والخبرة، وسرعة الاستجابة. وأود أن أوضح الأسباب التي دعتنا لاختيار هذه المسائل الأربع للتركيز عليها.

أولاً، الملكية الوطنية. فكما أكدت لجنة بناء السلام، فما لم تطور الدول المتأثرة بالصراعات قدراتها الخاصة حتى يتسنى لها التصدي للأزمات والتغيير، فليس متوقعاً للمساعدات الدولية أن تنجح. ومع ذلك، فقد تكرر سماعنا من الدول المتأثرة بالصراعات أننا لا نحترم الملكية الوطنية للدول بما يكفي، وأننا لا نعمل على تطوير القدرات الوطنية. ففي ليبريا على سبيل المثال، حيث أبرم آخر اتفاق للسلام في عام ٢٠٠٣، ظل النقص في القدرات المتخصصة في الكثير من المجالات، يمثل أحد التحديات الرئيسية، على الرغم من الجهود التي استمر المجتمع الدولي يبذلها منذ ذلك الوقت. فبالنسبة للشرطة الوطنية الليبرية وحدها، هناك حاجة إلى الخبرة المدنية في مجالات عديدة، مثل الإدارة، والتحري الجنائي، وبناء القدرات المؤسسية، والخدمات اللوجستية. فهناك حاجة إلى ما هو أكثر من مجرد الأفراد النظاميين، الذين يؤدون دوراً هاماً بالطبع. فبالتوازي مع الأفراد النظاميين، هناك حاجة إلى بناء بيئة مدنية مساندة.

وعليه، فإن تقريرنا يقوم على مبدأ تحديد وحماية وتعزيز القدرات الوطنية الكامنة من قبل المساعدات الدولية. وبإيجاز، فإن من واجب المساعدات الدولية أن تبدأ مما هو قائم أصلاً، وليس من الصفر. ويعني ذلك توفير دعم أقوى لقدرات الدول الأساسية، مثل تنسيق المساعدات، والسياسات والإدارة المالية العامة، وتعزيز الأثر الاقتصادي لتدخلاتنا من خلال الشراء المحلي، مع استخدام القدرات المحلية بأقصى ما يمكن، بما في ذلك الوظائف الفنية في بعثات الأمم المتحدة. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، آمل أن تهدف الأمم المتحدة إلى بناء قدرات السودانيين الجنوبيين، حتى يتمكنوا من التعبير عن أولوياتهم، ويكونوا قادرين بحق على تشكيل مستقبل دولتهم، وأن تتسق عملية التخطيط داخل الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية التي حددها الجنوبيون أنفسهم.

والشراكة هي المسألة الثانية التي نسلط اهتمامنا عليها. فلطالما ازدادت الاحتياجات المتخصصة في الدول المتأثرة بالصراعات في مجالات عديدة. فمن إدارة الموارد الطبيعية، كما رأينا في ليبريا، إلى إدارة الأرض في دارفور، ثم

إدارة المرافئ في تيمور – ليشتي، يبقى مجال الحاجة مفتوحاً إلى ما لا نهاية. وبالطبع، فإنه ليس في وسع الأمم المتحدة أن تأمل في تلبية جميع هذه احتياج اعتماداً على صفوف عامليها وحدهم. وبدلاً من ذلك، فهي بحاجة إلى إنشاء وتشغيل شراكات فاعلة مع متعهدين خارجيين، على نحو ما تفعل الكثير من الوكالات والصناديق والبرامج. وعليه، فنحن نوصي بإنشاء خلية للشراكة المدنية، بهدف ربط الاحتياجات الميدانية بقدرات الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، وتمكين النشر الأكثر سرعة وفعالية لقدرات الدول الأعضاء.

ونؤكد كذلك الحاجة إلى المزيد من التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وكثيراً ما يمكن الحصول على الخبرة التي تحتاجها البلدان المتأثرة بالصراعات، في البلدان التي مؤخرا تحولا انتقاليا أو مؤسسيا. فعلى سبيل المثال، وفرت جنوب أفريقيا خبرات تنظيم الانتخابات والوساطة في بوروندي. كما تحظى احتياجات الشرطة الوطنية الليبرية إلى بناء قدراتها، بمساندة من قبل جيرانها في المنطقة دون الإقليمية. ويساعد التعاون الثلاثي في استعادة وتعزيز المهام الرئيسية للحكومة في جنوب السودان، حيث يتوقع إرسال ٢٠٠ مستشار من أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، و ١٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة، يساندهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للعمل على المستوى المحلي مع نظرائهم الحكوميين، مع تزويدهم بالدعم الفني والاستشاري.

والمسألة التالية موضع التركيز هي الخبرة. وقد شدد تقرير الأمين العام عن بناء السلام الصادر في عام ٢٠٠٩ (S/2009/304) على ضرورة إيصال المساعدة على نحو يمكن التنبؤ به في المجالات الأساسية لبناء السلام. غير أن الجهود ما زالت تواجه عوائق بسبب الافتقار إلى القدرات من الخبراء القابلة للنشر السريع، بما في ذلك في المجالات ذات الأهمية البالغة للبعثات مثل سيادة القانون. ويتمثل جزء من المشكلة في انعدام الوضوح بشأن الأدوار والمسؤوليات، ووجود فجوات في بعض المجالات وتداخل في بعضها الآخر حيث تقوم جهات فاعلة متعددة بالمهام نفسها بموجب ولايات متنافسة. ولذلك، يوصي التقرير بإنشاء نموذج واضح يحدد عمل كل جهة فاعلة، مع تعيين الجهات الفاعلة الرائدة في جميع المجالات بوضوح. ويهدف ذلك إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة وسد الفجوات الواضحة في القدرات.

والمسألة الأخيرة موضع التركيز هي سرعة الاستجابة. فممثلو الأمين العام في الميدان مكلفون من قبل مجلس الأمن بمسؤولية سياسية ودبلوماسية كبيرة عن تنفيذ ولايات المجلس. ولكن في ما يتعلق بالإدارة، فإنه غالبا ما تكون لديهم في الواقع مرونة محدودة جدا وهم يحتاجون إلى سلطة تكييف خططهم التنفيذية للتعامل مع الأمور غير المتوقعة واغتنام الفرص. وقد يكون من المفيد أحيانا لتنفيذ ولاياتهم تمكين البعثات من الاضطلاع بأنشطة برنامجية معينة، وذلك على الأقل لحين بدء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تنفيذ برامجها. وأمثلة من قبيل برنامج الحد من العنف المجتمعي الذي نفذته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومشروع لبناء الطرق أدارته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعمل فيه ٠٠٠ ٧٥ ليبري، ثلثهم من المقاتلين السابقين، تبين إمكانية القيمة الهائلة لاستخدام أموال البعثات في تنفيذ برامج محددة الأهداف بعناية في إطار الولاية.

كما يتضمن التقرير توصية شاملة بإعداد المزيد من الترتيبات المحكمة داخل الأمم المتحدة لتتسنى سرعة الاستجابة والصلاحية للعمل تبادليا على نطاق المنظومة. ولا بد أن أقول إن ذلك يشير إلى مشكلة أعمق، إلا وهي، وجود منظومة واحدة للموارد البشرية تحاول تلبية كل من متطلبات تعيين الموظفين في المقر وإدارة البعثات الميدانية. وهاتان مهمتان مختلفتان تماما، وربما يستحيل القيام بهما في

إطار مجموعة واحدة من القواعد من دون تنفيذ بعض إجراءات التكيف على الأقل.

وختاما، أود أن أشدد على أن المجتمع الدولي يضيع في أحيان كثيرة جدا الفرصة التي تتيحها الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع لتوفير الأمن الأساسي وتحقيق الفوائد المرجوة من السلام وبناء الثقة في العمليات السياسية وتعزيز القدرات الوطنية الأساسية لقيادة جهود بناء السلام.

إن الرهان كبير جدا. وكما يؤكد التقرير عن التنمية في العالم المنشور مؤخرا،

”أصبح انعدام الأمن ... التحدي الأساسي للتنمية في عصرنا. ويعيش بليون ونصف بليون شخص في مناطق متضررة من الهشاشة أو الصراع أو العنف الإجرامي المنظم الواسع النطاق و لم يتمكن أي بلد هش منخفض الدخل أو متضرر من الصراع حتى الآن من تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة“.

ولتلبية احتياجات بلدان مرحلة ما بعد النزاع، تحاول الأمم المتحدة حاليا توظيف طائفة واسعة من الأفراد المتخصصين بدلا من بناء شراكات تتيح الوصول إلى القدرات اللازمة متى وعندما تكون هناك حاجة إليها. وعليه، فإنه لا مناص من أن تتحدد استجابتها للصراع وفقا للمعروض من مواردها البشرية الخاصة، وليس للطلب. وتحسين الطريقة التي نوفر بها القدرات المدنية يتطلب التحول عن هذا النهج القائم على العرض إلى نهج قائم على الطلب، يحترم ويتفهم احتياجات البلدان المتضررة من الصراع ويكيف نفسه للوفاء بها، بدلا من أن يقدم ببساطة القدرات المتوفرة لديه. وهو يتطلب الخروج على الأطر التي وضعناها لوصف أنشطتنا في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد ثبت في بعض الأحيان أنها تشكل عقبة أكثر من كونها أمرا مفيدا لأن واقع الأمر هو أن جهود إعادة بناء بلد ما عانى من الصراع هي سلسلة متواصلة حقا. وفي أحيان كثيرة جدا وبسبب تلك الأطر، تكون تدخلاتنا أشبه بجرف أرضي، حيث تتمثل في مرحلة ما في انخراط هائل ثم تصبح فجأة مشاركة محدودة جدا. ونحن لا نعرف كيفية تحويل ذلك الجرف الأرضي إلى منحدر أقل حدة، وهو الأمر المطلوب حقا.

وتوصياتنا تهدف إلى إعداد المجتمع الدولي للاستجابة بشكل أفضل لهذه المطالب. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتصور عمل مجموعة أساسية من موظفي الأمم المتحدة في شراكة وثيقة مع المجتمعات المحلية المضيفة والمدنيين من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرهم من الشركاء للوصول إلى قدرات مؤقتة استجابة للحاجة.

وكان الاجتماع الذي نظمته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ واضحا تماما بشأن هذه النقطة. فقد ذكر البيان الختامي لذلك الاجتماع في جزء منه أن:

”روح الشراكة يجب أن تقود الجيل التالي من المشاركة مع الدول المتضررة من الصراع. ويجب على الأمم المتحدة أن تتسم بالانفتاح والاحترام. ويجب عليها إشراك المجتمعات المضيفة والدول الأعضاء التي تتوفر لديها القدرات الملائمة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع الاستعداد للتعلم منها والتكيف“.

وتعبر هذه الرسالة عن صميم ما جاء في التقرير.

وأفكارنا ومقترحاتنا معروضة الآن على الدول الأعضاء والأمين العام لتقييمها والنظر فيها. وآمل أن تثبت

قيمة بعضها. وأشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم وأتطلع إلى سماع آرائهم بشأن تقريرنا ومدى أهميته لعملهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غيينو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مالكورا.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى الاشتراك في هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لي لسماع آراء الأعضاء ومناقشة إجراءات متابعة تقرير فريق كبار الاستشاريين المعني بالقدرات المدنية (انظر S/2011/85). ويسعدني أن أرى جان – ماري غيينو والسفير غاسانا، ممثلين للجنة بناء السلام اليوم.

إن القدرات المدنية عنصر حيوي في جميع البعثات تقريبا التي يأذن بها المجلس. ومن عمليات حفظ السلام الكبيرة والمتعددة الأبعاد إلى البعثات السياسية الأصغر والأكثر تخصصا، فإنها تحتاج جميعا إلى خبرات مدنية واسعة للوفاء بولاياتها. وعندما أصدر الأمين العام أول تقاريره عن بناء السلام (S/2009/305) في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة في عام ٢٠٠٩، شدد المجلس على أهمية وجود خبرات مدنية قابلة للانتشار سريعا للمساعدة على بناء القدرات الوطنية في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، رحب المجلس باقتراح الأمين العام إجراء استعراض لتحليل كيفية توسيع نطاق مجمع الخبراء المدنيين وتعميقه – وهو الاستعراض الذي أسفر الآن عن إعداد التقرير المعروض علينا اليوم.

وقد رحب الأمين العام بالاتجاه الذي حدده التقرير. والتوصيات تتوافق مع الجهود التي يبذلها على نطاق أوسع لجعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحا واستجابة تعمل في شراكة وثيقة مع الدول الأعضاء. وشدد الأمين العام على أن تركيز التقرير على ضرورة بذل المزيد من الجهد في حدود الموارد المتاحة وتحسين استخدام النظام القائم بالفعل يتماشى أيضا مع حملته المستمرة لجعل الأمم المتحدة أكثر قابلية للمساءلة وذات كفاءة وفعالية. وأنا أرى قدرا كبيرا من التوافق بين توصيات التقرير والأولويات التي حددها المجلس منذ فترة طويلة لتحسين أدائنا الجماعي في دعم البلدان المتضررة من الصراع.

أولا، بخصوص الملكية الوطنية، فإن التقرير بالكامل يستند إلى فرضية مفادها أن السلام لن يدوم ما لم تمتلك الحكومات الوطنية والشعوب والمؤسسات الوطنية حقا عملياتها لبناء السلام. من الصعب دائما تحديد القدرات الوطنية الكامنة وتطويرها، لكن يجب إدراجها في أهدافنا وخطط عملنا من البداية.

لقد أكد المجلس على الحاجة إلى الدعم المبكر الذي يمكن التنبؤ به في مجالات الأولوية لبناء السلام، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وعودة اللاجئين والمهام الرئيسية للحكومة وتنشيط الاقتصاد. ويقر التقرير بتلك المجالات التي تفتقر حاليا للقدرة على الاستجابة للطلبات. لكن هناك أيضا مسألة القدرة الوطنية على إدارة وتوجيه هذه المساعدة. لقد شدَّد المجلس عن حق على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم السلطات الوطنية لوضع استراتيجية مبكرة لمعالجة أولوياتها لبناء السلام. ويقول التقرير، أيضا، إننا يجب أن ندعم الحكومات بشكل أفضل في بناء الهياكل الرئيسية المطلوبة لإدارة السياسات وترتيب الأولويات وتنسيق المعونة وإدارة المالية العامة. ويتطابق هذا مع الاستنتاجات والرسائل الرئيسية الواردة في تقرير التنمية في العالم الذي صدر مؤخرا.

وفي ما يتعلق بالشراكات، لا بد من أن يكون تقديم القدرات المدنية الأكثر فعالية جهدا جماعيا. وليس من العملي ولا من الحكمة أن تحاول الأمم المتحدة توظيف أفراد

يتمتعون بكل المهارات والخبرة اللازمة لتلبية احتياجات ما بعد الصراع، سواء الآن أو في وقت غير معروف في المستقبل. ويوصي التقرير، بدلا من ذلك، بأن تستكمل موظفيها الأساسيين بالاستثمار في شراكات طويلة الأجل مع جهات خارجية تستطيع تقديم القدرة المتميزة اللازمة على أساس أكثر مرونة وحسب الطلب. إن إقامة هذه الشراكات ستكون له فائدة متبادلة. فلن تتاح للأمم المتحدة فرص للحصول على مصادر جديدة للقدرات قلما تستعمل حاليا فحسب، بل وسيتاح للدول الأعضاء والشركاء الآخرين المزيد من الفرص لنشر قدراتها المدنية في شراكة مع الأمم المتحدة. هذا هو المغزى من توصيات التقرير من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة شراكات ثلاثية، ومن أجل تمكين ما يرتبط بذلك من طرائق مثل الخبراء القائمين بمهمة أو مجموعات الدعم المدني، من العمل بصورة سلسة.

وأخيرا، في ما يتعلق بأهمية ترجمة التغييرات المقترحة إلى تحسين فعالية العمليات في الميدان، فإن الكثير من التوصيات الواردة في التقرير يتعلق بقواعد الأمم المتحدة أو ممارسات الإدارة في المقر. لكن لا جدوى من إجراء تغييرات في المقر إذا لم تكن ستحسن في نهاية المطاف أداءنا في الميدان، أي، قيمة مساعدتنا للبلدان المتأثرة بالصراع. وفي الوقت الذي نمضي فيه قدما وننظر في أي من الأفكار الواردة في التقرير يمكن أن يطبق بصورة مجدية، وكيفية هذا التطبيق، أؤكد أنه يجب علينا مواصلة التركيز بوضوح على الميدان والكيفية التي يمكن أن يحدث عملنا بها أثرا هناك. ولذلك أعتزم إشراك ممثلين من الميدان في اجتماعات لجنتنا التوجيهية كلما أمكن.

وأود الآن أن أتناول سبيل المضي قدما. فكما أشار رئيس اللجنة التوجيهية التي عينها الأمين العام للمضي قدما بالتقرير، نحن نعمل على أساس مبادئ رئيسية معينة. أولا، سنتحلى بالانفتاح والتشاور. يلزم أن تشارك منظومة الأمم المتحدة كلها والدول الأعضاء والشركاء الخارجيون الآخرون جميعا إذا أردنا أن نبلور من التقرير مجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ. إن المشاورات ستساعدنا أيضا في فهم ماهية القدرات المتاحة خارج الأمم المتحدة التي لا تستخدم استخداما كاملا. لقد أعطتنا المناقشة التي جرت بالفعل أمس في الجمعية العامة مؤشرات من شأنها أن تغني العملية في سيرها قدما.

ويتعين علينا تنسيق عملنا مع المبادرات والإصلاحات الأخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة بما يتفق مع ما نحاول عمله. وعلى سبيل المثال، قد يكون من المجدي بدرجة أكبر السعي لتطبيق بعض التوصيات الواردة في التقرير في ما يتعلق بالموارد البشرية، في إطار مسارات أخرى للعمل. وإذا جمعت هذه العناصر تحت عنوان القدرة مدنية، قد يكون بوسعنا أن نوليها قدرا أكبر من التركيز والإلحاحية والقيمة المضافة.

نحن نتبع نهجا شاملا على نطاق المنظومة. وتضم اللجنة التوجيهية التي أنشأها الأمين العام زملاءنا في المجالين الإنمائي والإنساني. وأبدى البنك الدولي اهتماما بالانضمام، ونعمل على إيجاد سبيل لتحقيق ذلك. فقد بينت اجتماعاتنا حتى الآن أن هناك اهتماما بناء على نطاق المنظومة بالكيفية التي يمكن بها متابعة التقرير، رغم أنه قد تكون هناك خلافات في الرأي حول الكيفية التي يمكن أن يتم بها ذلك بالضبط. وعلاوة على ذلك، هناك اتفاق واسع بشأن الأهداف الرئيسية، إلا وهي، تنمية القدرات الوطنية بشكل أفضل وتطوير آليات من أجل الشراكات الفعالة مع القدرات الخارجية ووضع ترتيبات أكثر سلاسة داخل الأمم المتحدة للتمكن من الاستجابة السريعة للأزمات. وذلك أساس مشجع ينبغي أن نستفيد منه للمضي قدما.

وأخيرا، لا بد من أن نكون انتقائيين. فالتقرير يتضمن أكثر من ٧٠ توصية. وبعض التغييرات التي قد تبدو بسيطة ربما تكون صعبة من الناحية العملية. غير أن توصيات أخرى يمكن تنفيذها في نطاق اختصاصات الأمين العام أو الرؤساء التنفيذيين التابعين له. لا بد من أن نحدد التوصيات التي تقدم أكبر عائد على الاستثمار ونعطيها الأولوية. لا بد أيضا من اختبار بعض هذه الأفكار، خاصة في الميدان. إن جنوب السودان، على سبيل المثال، إذا أذن مجلس الأمن ببعثة للأمم المتحدة هناك، يمكن أن يهيئ فرصا. لكن يجب أيضا أن نتحلى بالواقعية. تحتاج بعض التوصيات إلى تغيير منتظم، وستستغرق بعض الوقت.

ما هي الخطوة التالية التي سنتخذها؟ أتطلع إلى سماع آراء أعضاء المجلس في التقرير وما يعتبرونه فرصا لاتخاذ إجراءات مبكرة. وقد يود الأمين العام التفكير فيها بينما ينظر في كيفية متابعة التقرير. ثم سيشير إلى التوصيات التي يعتزم تنفيذها، وكيف سينفذها – على الأرجح في صورة تقرير إلى الدول الأعضاء بعد فصل الصيف. ستكون رحلة طويلة، ونحن نبدأ للتو هنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة مالكورا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوجين – ريشار غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مجلس الأمن على اهتمامه المتزايد بلجنة بناء السلام بدعوتنا من حين لآخر للإسهام في مهمة المجلس السامية والجسيمة والقيمة للبشرية جمعاء. اسمحوا لي أيضا أن أكرر رسميا تهنئتي، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

منحت لجنة بناء السلام الأولوية للملكية الوطنية باعتبارها مبدأ أساسيا في كفالة السلام المستدام ومنع العودة إلى الصراع. وتحقيقا لتلك الغاية، وبعيدا عن الخطابة والشعارات، تعتقد اللجنة أن الملكية تفهم على نحو أفضل وبشكل مجد في سياق ثلاثة مجالات رئيسية، إلا وهي، أولا، رؤية وطنية للعملية السياسية وعملية بناء السلام وقيادتهما، ثانيا، القدرات البشرية والمؤسسية الكافية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة المتعلقة بالأمن والحوكمة والإنماء الاقتصادي، وثالثا، الشمول لجميع قطاعات المجتمع.

تعتبر اللجنة استعراض القدرات المدنية فرصة لكي يتصدى المجتمع الدولي للمجال الثاني، إلا وهو التنمية الملائمة للقدرات البشرية والمؤسسية، ولكي يعترف بمدى العجلة التي نحتاج إلى أن نحسن بها استجابتنا الجماعية لتلك المهمة الصعبة. وفي سياق المضي قدماً بالتوصيات المهمة من استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام، قامت اللجنة بوضع أولويات تنمية القدرات الوطنية بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها باعتبار ذلك مجالاً رئيسياً يتطلب اهتماماً فورياً هذا العام.

في ذلك الصدد، انخرطت اللجنة بشكل دوري في جميع مراحل العملية الاستشارية التي نتج عنها التقرير الطموح المعروض علينا اليوم (S/2011/85). كما شارك أعضاء اللجنة مشاركة وثيقة من خلال الفريق الاستشاري غير الرسمي برئاسة كندا، عضو اللجنة ورئيسة تشكيلتها لسيراليون. ومؤخراً، عقب إصدار التقرير، تفاعلت اللجنة بشكل غير رسمي مع وكيلة الأمين العام المرموقة وذات الكفاءة، سوزانا مالكورو، رئيسة فريق التوجيه، التي شاطرتنا أفكارها بشأن الخطوات المقبلة المزمع اتخاذها.

ثمة حاجة إلى تفعيل الإجراءات في المجالات الأربعة التي يغطيها التقرير: الملكية، والشراكة، والخبرة، وسرعة الحركة. إننا نقدر حقيقة أنه من أجل تفعيل نتائج الاستعراض، سيتعين علينا وضع أولويات الإجراءات التي

تكفل تحقيق أسرع التحسينات الملموسة في الميدان. لكننا نعترف أيضاً بأن العملية قد استثارت بالفعل توقعات كبيرة. ونأمل أن نتمكن، إلى أقصى حد ممكن، من التوفيق ما بين الجانب العملي والتوقعات، وما بين الواقعية وإلحاح الحاجة إلى إدخال التغييرات. ولا أقول إن هذه ستكون مهمة يسيرة على الأمين العام، إذ إنها تصب بالضرورة في الجهود الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة.

وفي جوهر الأمر، أود أن أتطرق للعناصر التالية التي تعتبرها اللجنة ذات أهمية كبيرة في المضي قدماً.

أولاً، يجب النظر إلى احتياجات القدرات في البلدان المعنية في إطار احتياجات وأولويات بناء السلام الأشد إلحاحاً، وهي خاصة بكل بلد على حدة ومحددة زمنياً. لذا، يجب امتلاك تدريب وضع الأولويات وطنياً، ويجب أن تكون استجابتنا قائمة على الطلب.

ثانياً، يجب أن نحسّن الأسلوب الذي نحدد ونصنف به القدرات الوطنية والمحلية القائمة. ويجب وضع الآليات العملية التي يمكن أن تمّكن وتدرّب وتنشر هذه القدرات، بما في ذلك بين مواطني الشتات. يجب أن يكون تركيزنا على تمكين القدرات المحلية، وليس الحلول محلها.

ثالثاً، من السمات الرئيسية للاستعراض حشد القدرات والخبرات المتوفرة في المناطق المجاورة، وبلدان الجنوب عموماً، وبين النساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. بيد أننا نقر بأن ترجمة ذلك الهدف إلى حقيقة عملية سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة في جوانب ليس التمويل إلا واحداً منها. ومما يستحق اهتمامنا الفوري التمكين من التركيز الموجه نحو بناء السلام والتشغيل التبادلي للتعاون القائم وآليات بناء القدرات في بلدان الجنوب مع آليات منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً، يجب أن يظل تمكين المرأة من المجالات ذات الأولوية القصوى في سياق هذه العملية. ويجب أن نتصدى لهذا المجال بالتضافر مع الجهود الجارية لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام، على النحو الذي أُشيرَ إليه في التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/466) وخطة عمله ذات السبع نقاط.

لقد أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في أن تظل منخرطة على نحو وثيق في العملية المفضية إلى تقديم الأمين العام تقريره عن تفعيل الاستعراض، وأن تستشار في جميع مراحلها. ولجنة بناء السلام بوصفها منتدىً يعمل عبر مختلف المنظمات، ويتصدى لمحمل مجموعة أنشطة بناء السلام، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لتوفير حيز لمثل هذه المشاورات التي تجمع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. ربما يساعد ذلك على إضفاء التماسك والتكامل مع الجهود والمبادرات الجارية، مثل تفعيل تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١. وفي ذلك الصدد، نتطلع أيضاً إلى أداء دورنا بصفتنا هيئة استشارية لمجلس الأمن والجمعية العامة، في وقت يقوم فيه كل من هذين الجهازين بالنهوض بولايته التشريعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوجين ريتشارد غاسانا على بيانه. يؤمن المجلس بأن العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام يتميز بأهمية قصوى، وأود أن أشكر المتكلمين الثلاثة جميعهم على الإسهامات التي قدموها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أنا أيضاً أود أن أشكر وكيل الأمين العام السابق غيينو ووكيلة الأمين العام مالكورا على بيانيهما، وأشكر الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، برئاسة السيد

غيينو، على جهوده الممتازة. وأشعر بالامتنان أيضاً للسفير غاسانا على بيانه وعلى حنكتة في قيادة لجنة بناء السلام.

ترحب الولايات المتحدة بهذا التقرير المهم عن بناء القدرات في أعقاب الصراعات (S/2011/85) الذي يجئ في حينه. إننا نقدر مستوى طموحه، ونتطلع إلى دراسة توصياته والعمل مع الزملاء بشأن سبل النهوض معاً بجدول الأعمال.

حينما تنهض حكومات جديدة من رماد الصراعات المدمرة، تواجهها تحديات لا حصر لها تتراوح ما بين إقامة الوظائف والخدمات الحيوية للدولة إلى رعاية الانتقال السياسي، وما بين بناء الثقة بين الغرماء السابقين، إلى وضع حجر الأساس للانتعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل.

يستغرق إحلال السلام دائماً وقتاً طويلاً جداً بعد انتهاء الصراع الدامي. لكن حتى عندما نراه قادماً، فإننا نكون في الغالب غير متأهبين جيداً لنقدم الدعم الأنسب والأجود توقيتاً. ولا تستطيع البلدان الساعية إلى البناء انتظار ستة أشهر في المتوسط أو أكثر، وهي المدة اللازمة لتحديد ونشر الخبرات التي تحتاج إليها. فحينما تكون هناك حاجة إلى قدرات متخصصة، سواء كانت ممثلة في قضاة أو مدربي شرطة أو خبراء قانونيين ودستوريين، أو موظفي إدارة عامة أو مستشارين اقتصاديين، فإن أدواتنا ليست دائماً مصممة بالشكل المناسب لتقديم ذلك.

وبقدر ما تحتاج البلدان الخارجة من الصراعات إلى الدعم من الشركاء الخارجيين، فإننا أيضا نضع في الحسبان الاستعراضات التي تحثنا على عدم إغفال القدرات التي قد تكون موجودة حتى في أشد المناطق تضرراً. يجب أن نكفل أن تقوم الجهود الدولية بتحسين القدرات الموجودة فعلاً بدلاً من إزاحتها أو الحلول محلها.

إننا نقدر المواضيع الرئيسية للاستعراض: الدعوة إلى المزيد من الجدية بشأن الملكية الوطنية، والانفتاح على شراكات أوسع وأكثر تنوعاً، وأهمية الخبرات ذات الصلة في السياقات المحددة والحاجة إلى ممارسات إدارية تستجيب للبيئات غير المحددة المعالم في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ونرحب بالتوصيات العملية الملموسة. ونعتبر هذا المسعى فرصة هامة لتضافر الجهود وتحسين المساعي الرامية إلى تعزيز حفظ السلام وبناء السلام والدعم الداخلي لعمليات السلام. ونؤيد تأييدا تاما تشديد الاستعراض على المسائل الجنسانية والأفكار الواردة في الاستعراض من أجل تعيين وتدريب مزيد من النساء في مختلف دوائر الأمم المتحدة وفي النظام الدولي الأوسع.

وفي هذه المرحلة نود أن نرى إيلاء مزيد من الاهتمام للمسائل التالية.

أولا، وهذا أمر أشير إليه من قبل، سنعكف قريبا على صياغة ولاية جديدة في جنوب السودان، ونعتبر ذلك فرصة للنهوض ببعض من الأفكار الهامة الواردة في الاستعراض في هذا السياق. ونحبذ لو أتيحت الفرصة لنا – كمجلس وبطريقة تفاعلية مع زملائنا من الأمانة العامة – لاستعراض أفضل السبل للقيام بذلك.

ثانيا، يلزمنا أن نسأل أنفسنا ما يمكن أن تفعله الأمانة العامة الآن لتحسين قدرتها على تعريف الخبرات المدنية ذات الصلة والاستعانة بها، وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تدعم هذه الجهود على أفضل وجه.

ثالثا، يؤكد الاستعراض على الحاجة إلى تعاون أوثق بين المؤسسات المالية الدولية والوجودين السياسي والأمني، وهو ما ناقشناه للتو – وهذه النقطة كان قد أكد عليها أيضا تقرير التنمية الدولية لعام ٢٠١١ بشأن الدول التي يعصف بها الصراع والدول الضعيفة. ماذا يمكننا أن نفعله الآن لبناء شراكات مثمرة أكثر مع المؤسسات المالية الدولية والكيانات المانحة؟

في هذه القاعة نعرف جميعا حق المعرفة أن إرسال الجنود وحده لن يحفظ السلام ما لم تبذل جهود موازية لمعالجة العناصر الكامنة التي تؤجج الصراع وما لم توضع أسس سلام دائم يسمح للقوات بأن تعود إلى أوطانها. إن تقرير استعراض القدرات المدنية هذا يقدم مساهمة هامة في مساعدتنا على النجاح في ذلك. والتقرير يحتوي على الكثير مما يجب استيعابه وتقييمه ومناقشته.

إننا نقدر نداء وكيلة الأمين العام ملكورا من أجل وضع الأولويات، ونرحب بقيادتها. ونشكر أيضا الأمين العام على التزامه المتواصل بهذه المسألة، وقد حانت الآن لحظة شروعنا – نحن الأعضاء – بالعمل. وأمامنا الآن فرصة جديدة هامة لتحقيق التقدم في جهودنا الجماعية دعما للبلدان التي تمر بمرحلة التعافي من الحرب. فلنعمل معا من أجل اغتنامها.

السيد منجيف سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعت باهتمام شديد لما قاله رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك للإحاطتين الإعلاميتين اللتين وافى المجلس بهما رئيس فريق كبار الاستشاريين ووكيلة الأمين العام ملكورا.

عمليات حفظ السلام التي أقرها هذا المجلس كانت الأداة الرئيسية لإجراءات الأمم المتحدة على أرض الواقع في السعي إلى حسم الصراعات. ولقد صمدت تلك العمليات أمام اختبار الزمن وهي ستظل الركن الحاسم لأنشطة الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. كما أنها وفرت مظلة لأنشطة بناء السلام. إلا أننا، على مر السنين، اعتمدنا في المجلس في مناسبات كثيرة إضافات إلى ولايات بعثات حفظ السلام. وبالتالي يتحتم وضع موارد كافية تحت تصرفها.

ولما كانت حالات كثيرة تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حالات صراعات قديمة العهد أو حالات ما بعد الصراع، فمن الجوهري أن تشترك بعثات الأمم المتحدة نفسها في بناء القدرات المحلية اللازمة لتوفير الخدمات الإدارية الأساسية والخدمات الضرورية. إن القدرات المدنية حاسمة في هذا المسعى، وإن توفرها على نحو ملموس في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطلب منا المشاركة هنا في الأمم المتحدة بصفتنا دولا أعضاء.

وإننا نقدر تقديرا بالغا العمل الذي اضطلع به السيد جان ماري غيينو وفريق كبار الاستشاريين في استعراض المسألة بالتفصيل وتقديم توصيات حول كيفية إدماج القدرات المدنية المحسنة في عمل الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. كما لاحظنا أن الأمين العام قد شكل فريقا توجيهيا لتيسير أعمال متابعة تقرير الاستعراض المستقل عن القدرات المدنية في أعقاب الصراعات (انظر S/2011/85) وإن وكيلة الأمين العام ملكورا ستقود ذلك الجهد.

هذا التقرير مفصل، وإن مسائل القدرات المدنية المحسنة تتطلب منا بصفتنا دولا أعضاء أن نساهم. ولدينا في الأمم المتحدة عدد من المؤسسات ينبغي لنا أن نقوم بذلك من خلالها، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة. إن تحسين القدرات المدنية تحسينا جيدا سيؤثر تأثيرا كبيرا على تزويد بعثات حفظ السلام بالموظفين والموارد وعلى نتائجها، ولكن هذا يجب إلا يؤدي إلى التقليل من أهمية متطلبات حفظ السلام أو الانتقاص منها.

وإن الاعتماد على إطار "OPEN" – وهي تسمية مختصرة تشير إلى أربعة مبادئ رئيسية هي السيطرة الوطنية والشراكة والخبرة وسرعة التأقلم – والأخذ بنهج المجموعات في تعريف المهام والمسؤوليات في أعقاب الصراع يمكن أن يساعدا في التوصل إلى تعريف أفضل لأولويات ومهام بناء السلام. كما أن مفهوم تحديد وكالة رائدة ينبغي التوفيق بينه

وبين متطلب الوحدة في القيادة، الذي يتسم بأهمية جوهرية في حفظ السلام، وينبغي الحيلولة دون وقوع بناء السلام ضحية للتنافس على مناطق النفوذ. وستظهر كذلك مطالبات باستحداث كيانات في نيويورك لإدارة القدرات المدنية المتقدمة تلك. وينبغي لنا أن نتجنب إنشاء هياكل كبيرة مثقلة بالبيروقراطية. فتركيزنا يجب أن يظل منصبا على الميدان وعلى تقديم الخدمات هناك.

إن إدارة عمليات حفظ السلام ما فتئت تتولى تدبير قدرات الشرطة منذ سنوات عديدة، ويسرني أن أقول إن الهند ساهمت بوحدات الشرطة النظامية – بما في ذلك أول وحدة شرطة مؤلفة من النساء – وكذلك بكبار ضباط الشرطة للخدمة في المواقع الإدارية والقيادية المتقدمة.

لقد عرّف التقرير عدة مجالات حاسمة الأهمية لتأدية المهام الوظيفية الحكومية الأساسية التي تكون القدرات المدنية مناسبة جدا فيها. وقد أُدرجت الهند ضمن البلدان التي استأثرت قدرتها في عدد من هذه المجالات بالاهتمام تمهيدا لاستعانة الأمم المتحدة بها. وفي الماضي، عندما طُلب من الهند تقديم قدرات مدنية لبعثات الأمم المتحدة، فإنها استجابت على الفور. وأود أن أشير إلى إعارة خدمات عدد من المسؤولين المدنيين الرسميين لبعثات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، وحتى في أفغانستان في الوقت الحاضر.

واعترف التقرير بأهمية التملك الوطني وبأهمية دعم الوظائف الحكومية الأساسية لكفالة النجاح في منع الانتكاس إلى هوة الصراع. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن يحظى التملك الوطني بالقبول بمعناه الحقيقي، وليس من قبيل التشدق بالألفاظ المقترن في الوقت ذاته بالدفع بالحلول التي يفضلها المانحون. ومما يتسم بأهمية حاسمة أيضا أن يجري نشر القدرات المدنية حسب الحاجة المطلوبة.

إن وفدي يؤمن بأن نموذج تعيين الموظفين يجب أن يعطي الأولوية للشراكة مع حكومات الدول الأعضاء وأن يشتمل على إعارة خدمات الموظفين الحكوميين. ومما يتسم بالأهمية أيضا كفالة التوازن بين الجنسين. وهذا ينطوي على عدد من المزايا. فهو يعطي الأمم المتحدة إمكانية الحصول السريع على القدرات المطلوبة، ويسمح بزيادة القدرات أو التقليل منها. والأهم أنه يتيح قدرات مدربة تعمل في الهياكل الحكومية وفي تأسيسها، وتندمج على نحو ملائم مع أفراد حفظ السلام في الميدان. ولدى إدارة عمليات حفظ السلام نموذج من الجيل الرابع. وربما أمكن استخدام ذلك النموذج أيضا لاستحصال القدرات المدنية من حكومات الدول الأعضاء.

ويؤمن وفدي كذلك بأن القدرات التي تجري الاستعانة بها يجب أن تكون وثيقة الصلة بالظروف السائدة في حالات ما بعد الصراع. وإن الخبرات الأوثق صلة بالحالات الفعلية، والتي تم تجريبها في الميدان فعلا، موجودة في بلدان نامية اضطلعت بنفسها بجهود ناجحة في الآونة الأخيرة في بناء الهياكل الحكومية ووضع الترتيبات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية بطريقة أفضل. وقد حدث تحول دولي في عدة ميادين صوب الاستعانة بالقدرات من عالم الجنوب، مدفوعة باعتبارات اقتصادية ووظيفية سليمة. وإن جهود الأمم المتحدة للاستعانة بالقدرات المدنية من الأمم النامية سيكون متطابقا مع هذه الأنماط الشائعة.

إن الأمم المتحدة ستظل، في أعين المتأثرين، الممثل الصادق والشرعي الأفضل للمجتمع الدولي. وإن أنشطة حفظ السلام التي اضطلعت بها وضعت حجر الأساس لتلك الحقيقة. وإن القدرات المدنية لا بد من أن تزيد من هذه المصداقية.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جان ماري غيينو ووكيلة الأمين العام سوزان ملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أشيد بالسيد غيينو وفريق كبار المستشارين على استعراضهم الرائع للقدرات المدنية في أعقاب النزاعات (انظر S/2011/85). ويسرني كذلك أن أرى السفير غسانا، رئيس لجنة بناء السلام، بين ظهرانينا اليوم، وأشكره على مساهمته.

هذه فرصة ميمونة للشروع في مسعى جماعي. وإن التحدي الرئيسي الذي نواجهه، لا سيما في الفترة التي تعقب مباشرة وقف إطلاق النار أو التوصل إلى اتفاق سلام، يكمن في ما يلي: كيف يمكن تأمين أفضل القدرات المدنية المطلوبة لبناء السلام المستدام. وهذا يشمل إعادة إرساء أسس مؤسسات الحكومة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإنعاش الاقتصاد.

إن استجابة المجتمع الدولي والأمم المتحدة في هذا الميدان ما زالت مجزأة وغالبا ما تأتي متأخرة. يتعين علينا أن نبذل جهداً أفضل للتمكّن من كفالة الملكية الوطنية، ولنعمل في شراكة ولنحسّن من فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان المتأثرة بالصراعات وملاءمته وحسن توقيته.

لذا فإننا نرحب باستنتاجات التقرير المستقل، بما في ذلك الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في بناء السلام. كما نرحب، مع التأييد، بالدور القيادي الذي تضطلع به وكيلة الأمين العام مالكورا في متابعة عملية التنفيذ مع فريق التوجيه.

وعند النظر في الخطوات اللاحقة فيما يتعلق بمتابعة التقرير، أود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات.

أولاً، يجب أن تهدف جميع الجهود إلى إيجاد أصغر نظام يكون قادراً على العمل ويتسم بالمرونة وبكونه قائماً على الاحتياجات، وموجهاً نحو تحقيق النتائج. ويشمل ذلك أيضاً العمل من أجل أن تكون البعثات أصغر حجماً وأكثر مرونة فيما يتعلق بالموظفين المدنيين كلما أمكن ذلك. ويجب تحديد مواطِن الازدواجية والفجوات داخل منظومة الأمم المتحدة ومعالجتها. ويجب توحيد إجراءات تعيين الخبراء المدنيين وتبسيطها. وكما أشار التقرير، يمكن للأمم المتحدة أن تنفذ العديد من التوصيات بدون إحداث تغييرات تشريعية. وأود أن أحث الأمين العام على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتلك الغاية، وأن أرحب باعتزام إعداد خارطة طريق محددة الأولويات للمستقبل توضح أيضاً المجالات التي تتطلب عملاً من جانب الدول الأعضاء.

ثانياً، بدلاً من وضع هياكل جديدة ومكلفة، يجب التركيز على الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والأنظمة القائمة فعلاً. وتشكل الشراكات عنصراً أساسياً في هذا السياق، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمتلك الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من الأدوات والخبرات من خلال سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة وبعثاته المدنية لإدارة الأزمات. ونحث الأمانة العامة على تجميع الجهود إلى توفير الموارد والتدريب، كما اقترح ذلك الاتحاد الأوروبي في مناقشة يوم الأمس بالجمعية العامة.

كما ستكون الاستفادة من الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات أهمية حيوية، شأنها شأن الاستفادة من الأدوات التي توفرها المؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي، وإشراك القطاع الخاص.

وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لتوفير الخبرات من خلال مركز عمليات السلام الدولي لدينا، وذلك لتقديم المساعدة لفريق الدعم الموحد الذي ستقوم بإنشائه وكيلة الأمين العام مالكورا. يحتفظ المركز بقائمة وطنية احتياطية من الخبراء المدربين المستعدين للنشر في العمليات التي تنفذها

الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما يوفر المركز التدريب في البعثات، ونتطلع لمناقشة هذا الأمر بالتفصيل مع فريق الدعم.

ثالثاً، من المهم استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ونتائج التقييم. لقد جرى مؤخراً تقييم نهج مجموعات نظام العمل الإنساني في عام ٢٠١٠، وتعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الوقت الحالي على تنفيذ التوصيات. ويجب أن نضع في الحسبان عمليات الإصلاح القائمة، مثل تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

ينبغي أن نبدأ، بدون تأخير، في اتخاذ خطوات ملموسة. ويمكن أن يكون جنوب السودان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أول اختبار ونقطة انطلاق. سوف يتعين التصدي بصورة عاجلة للاحتياجات الملحة، على وجه الخصوص إنشاء المؤسسات الحكومية وإقامة العدالة. لذا ينبغي إيلاء الانتباه لتحديد القدرات الوطنية ودعمها دعماً فعالاً، بما في ذلك قدرات مواطني الشتات. علاوة على ذلك، يجب أن ينظر مجلس الأمن في الشروع في جهود بناء السلام في الولايات، وأن ينظر، منذ بداية الولاية، في أفضل السبل لإدماج بناء الشراكات.

وليست متابعة العملية من مسؤولية مجلس الأمن وحده. فالعمل المشترك مطلوب من الأمين العام، والأمانة العامة، وأجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام والجمعية العامة. وتمثل تهيئة السبل الفعالة لتوفير القدرات المدنية لدعم بناء السلام في البلدان المتأثرة بالصراعات أفضل طريقة لكفالة الملكية الوطنية وجعل السلام وإعادة الإعمار مستدامين. ويرغب بلدي في العمل مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء من أجل تلك الغاية.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بالتقرير الذي قدمه الفريق الاستشاري الرفيع المستوى (انظر S/2011/85) بشأن استعراض القدرات بعد انتهاء الصراع. ونرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما جان – ماري غيينو، رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوي المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية، ووكيلة الأمين للدعم الميداني سوزانا مالكورا. وأشكر أيضاً السفير غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانه.

عندما تخرج المجتمعات من الصراعات، غالباً ما تواجه نقصاً في القدرات الضرورية لكفالة التمنية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة، والسلام والأمن الدائمين والاستقرار الذي تمس الحاجة إليه. وفي الكثير من الأحيان، شهدنا أن البلدانً الخارجة من الصراعات تفتقر إلى القدرات الأساسية لتسيير الحكومة. وهي تمر بنكسات في محاولاتها لنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وتواجه اقتصاداً مأزوماً. ومن شأن هذه الحالة أن تزيد من احتمالات العودة من جديد إلى الصراع.

ستحتاج القدرات المدنية الدولية إلى التعزيز في تقديم الدعم في المجالات التالية: العمليات السياسية؛ إعادة إنشاء المؤسسات الوطنية؛ إصلاح النظم القضائية؛ تعزيز احترام حقوق الإنسان؛ وآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك عمليات الحقيقة والمصالحة ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودمج القوات المسلحة؛ وأهم من ذلك الإنعاش الاقتصادي.

وتتيح مناقشة اليوم الفرصة لاستكشاف كيف يمكن للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك مجتمع المانحين، أن تستخدم بصورة أفضل القدرات والموارد المدنية الدولية المتاحة لإكمال القدرات الوطنية والمحلية المتوفرة في البلدان الخارجة من الصراع.

على ضوء ذلك، يرحب وفدي بالتوصيات التي تضمنها تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى. وتتسم هذه التوصيات بالأهمية، إذ إنها تهدف إلى تعزيز الملكية الوطنية، وتوسيع مجمع القدرات المدنية الدولية وتعميقه، وتحسين ملاءمة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، وجودة توقيته، وفعاليته.

لقد ركزت الأمم المتحدة تقليدياً على العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام، ولم يكن هناك إلا القليل من النجاح في دعم وتمكين القدرات الوطنية الضرورية لودوام السلام.

يود وفدي أن يركز على اثنتين فقط من التوصيات الرئيسية التي تضمنها التقرير، هما الملكية الوطنية وبناء الشراكات.

قد تضعف القدرات المحلية من جراء آثار الصراع، وبالتالي تصبح غير متاحة أو نادرة. وفي حالات أخرى، بالرغم من الضرر الناتج عن الصراع، قد يتبقى هناك من القدرات الوطنية أكثر مما يبدو لأول وهلة. يجب حماية مثل هذه القدرات الكامنة ورعايتها. ويود وفدي أن يركز على أهمية كفالة أن يكون للقدرات الوطنية دور مركزي، وليس مجرد دور ثانوي، في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. إن عدم الاستفادة من القدرات الموجودة فعلاً، أو في رعاية مثل هذه القدرات وتقويتها حيث يكون هناك افتقار إليها، من شأنه أن يؤدي إلى متلازمة اتكال خطيرة، سوف تستمر في استنفاد الموارد الضعيفة للمجتمع الدولي.

وبتنمية القدرات المدنية الدولية، سنشجع التنمية المستدامة بوصفها العامل الرئيسي لكفالة عدم عودة البلدان من جديد إلى الصراع. ويجب أن نعترف بأننا لم نستفد بالشكل الكافي من القدرات الدولية المتوافرة، وبخاصة من الجنوب والشمال. وفي سعينا لتوسيع وتعميق مجمع القدرات والخبراء الدوليين، نحتاج أيضاً إلى استخدام الميزات النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والاستفادة من القدرات الأساسية، المهملة في الغالب، التي تتمتع بها المرأة.

وتعترف جنوب أفريقيا بأهمية كل من الملكية الوطنية وبناء الشراكات. ومن أجل تنمية القدرات المحلية، شرعت حكومتي في برامج لبناء القدرات للبلدان الخارجة من الصراع. على سبيل المثال، بالإضافة إلى مساهمتنا المتواضعة مؤخرا في بوروندي في مجال إدارة الانتخابات، كما اعترف بذلك السيد غينيو اليوم، أسهمنا، عبر السنوات، في تدريب أكثر من ١ ٥٠٠ موظف من حكومة جنوب السودان في مجالات شاملة لعدد من القطاعات مثل الدبلوماسية، والخدمة العامة، والمالية العامة و الإدارة العامة. كما دخلنا أيضاً في شراكة ثلاثية مع ألمانيا لتوفير التدريب في جنوب السودان في مجال الخدمات الإصلاحية والقضائية والقانونية.

ومثلما هو الشأن دائما، فإن تنمية القدرات المدنية الوطنية والدولية بعد انتهاء الصراع لن ينجح دون توفير مصادر تمويل مرنة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. ووفد بلدي يتطلع إلى المزيد من التفاعلات بشأن التقرير عن القدرات المدنية فيما تمضي وكيلة الأمين العام مالكورا قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما أعرب عن شكري على الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها. ونظرا للمطالب المتزايدة من الأمم المتحدة لكي تدعم البلدان الخارجة من الصراع، مثل السودان وكوت ديفوار، فإن هذه المناقشة تتيح فرصة حسنة التوقيت لإعادة تأكيد التزامنا بتحسين فعالية الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

وأود أن أشكر السيد غيينو وفريق كبار الاستشاريين والفريق المتمركز في مكتب دعم بناء السلام على جهودهم في إعداد التقرير المعروض علينا (انظر S/2011/85). ويسعدني أيضا تعيين وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا لقيادة عملية تنفيذه. ونحن نؤيد تماما النهج الشامل للتقرير.

يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يكون أكثر فعالية بكثير في المساعدة على بناء القدرات الوطنية في بلدان مرحلة ما بعد الصراع. ويتعين التركيز في البداية على بناء المؤسسات التي يمكنها الاضطلاع بالوظائف الحاسمة لبقاء الدولة: الأمن وسيادة القانون والاقتصاد. ودون إحراز تقدم على صعيد الأمن والعدالة والوظائف، فإن ثقة الشعب في عملية السلام الناشئة أو سلطات الدولة ستكون محدودة. غير أنه سيتعين توسيع نطاق العملية سريعا لتشمل الوظائف الأخرى المتوقعة للدولة، مثل الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية والإدارة الاقتصادية.

ولذلك، فإن نشر الخبرات المدنية المناسبة على وجه السرعة لمساعدة بلد ما على الاضطلاع بتلك الوظائف الأساسية أمر في غاية الأهمية، ولكن القدرات المحلية ينبغي أن تكون لها الأولوية، حسبما يؤكد التقرير. وينبغي عدم استخدام القدرات الدولية إلا باعتبارها ملاذا أخيرا. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن يستند الدعم الدولي إلى تقييم شامل للقدرات المحلية الموجودة.

وللمساعدة في الأماكن التي تحتاج إلى نشر عمليات دولية، نؤيد اقتراح إقامة خلية للشراكات المدنية لكي يتسنى للأمم المتحدة تحسين استفادتها من خبرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرهما من الشركاء. وستساعد هذه الخلية على توسيع نطاق شبكة الخبرات وبالتالي على تحسين المقدرة على اختيار الأشخاص الذين تتوفر لديهم المعرفة الوثيقة بمنطقة ما أو باحتياجات ما بعد الصراع. وسيساعد وجود شبكة من مراكز التفوق على تحسين نوعية وتوفر الخبراء وإمداد الأمم المتحدة وغيرها من الجهات بهم. ونحن بحاجة إلى أن نرى فوائد هذه التوصيات متجسدة سريعا في الميدان.

كما يبرز التقرير، عن حق، ضرورة وجود قيادة فعالة. فنجاح بعثات الأمم المتحدة يتوقف على القيادة القوية. ويجب أن نختار أفضل المرشحين استنادا إلى الكفاءة وحدها. ونحن نؤيد الحاجة إلى تحسين تدريب القادة لكي يتسنى لهم إدارة الاستجابة في مرحلة ما بعد الصراع بفعالية.

كما نوافق على ضرورة زيادة توحيد الجهد لكي يكون لدينا إدراك واضح داخل الأمم المتحدة لما يقوم به كل طرف. ومما سيدعم ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات بصورة أوضح في القطاعات الأساسية لبناء السلام. ومن دون القيام بذلك، فلن نحصل على الاستثمار المناسب لضمان أن تكون استجابتنا استجابة مهنية وقابلة للتنبؤ. وذلك الأمر يزداد أهمية باستمرار في البيئات التي تعاني من محدودية الموارد.

غير أننا نرى أن بعض توصيات التقرير بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والتشاور، ولا سيما تلك المتعلقة بمرونة موارد البعثة. ونرحب بخطط وكيلة الأمين العام مالكورا للتشاور عن كثب مع الدول الأعضاء لدى تناول تلك التوصية وغيرها من التوصيات. وعند المضي قدما في تنفيذ التوصيات، فإن ذلك يجب أن يحدث في حدود مخصصات الموارد الموجودة.

وأخيرا، نرحب بخطة الأمين العام إعداد رد على هذا التقرير الأولي في الخريف.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن تعبئة ونشر الخبرات المدنية في حالات ما بعد الصراع إحدى أولويات نشاط الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، وتحت رئاسة المملكة المتحدة، عالج المجلس

هذه المسألة للمرة الأولى (انظر S/PV.5895). وشدد المجلس على ضرورة نشر الخبرات المدنية سريعا خلال فترة السنتين بعد انتهاء أي صراع.

أود أنا أيضا أن أشكر السيد جان – ماري غيينو ووكيلة الأمين العام السيدة سوزانا مالكورا على تقديميهما لتقرير فريق كبار الاستشاريين المكلف بالنظر في هذه المسألة (انظر S/2011/85). كما أود أن أشكر السفير غاسانا على مداخلته، التي عرض فيها وجهة نظر لجنة بناء السلام، والتي نعبر عن تأييدنا الكامل لها.

من ناحية، يمكننا التقرير من تسليط الضوء على أوجه القصور في الانتقال من أنشطة حفظ السلام إلى إعادة السلام. كما أنه يمكننا من تقييم تجارب بناء السلام في السنوات الأخيرة في أفغانستان والصومال وبوروندي وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل استخلاص الدروس ذات الصلة. والبلدان الخارجة من الصراع تفتقر في الغالب إلى الوسائل اللازمة لإحلال السلام الدائم، وخاصة في مجالات مثل استعادة النظام القضائي والإدارة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني واستئناف النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك.

ووفد بلدي يؤيد توصيات الأمين العام التي تهدف إلى إقامة شراكة يعتمد عليها وذات مصداقية بين البلدان التي تمر بأزمة والمجتمع الدولي، تراعي إمكانات البلد وتطلعات شعبه واحتياجاته الحقيقية وقيادة السلطات المحلية من أجل تحسين توجيه المعونة والأشكال الكثيرة للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

ومن المهم بشكل حيوي أن تبنى هذه الشراكة في نهاية المطاف على الملكية الوطنية القوية، ولا سيما في مجالات العدالة والخدمات الأساسية والوظائف الحاسمة للإدارة. وبالحصول على المساعدة الدولية، يجب أن تستعيد الدولة الخارجة من الصراع ممارسة الحقوق السيادية في تلك المجالات. والشراكة بين الدولة المتلقية للمساعدة والمجتمع الدولي ينبغي تنفيذها تحت قيادة وإدارة الدولة المعنية، حتى في حالة غياب الموارد البشرية الوطنية.

ونرحب بما قامت به الأمم المتحدة بالفعل في السنوات الأخيرة من تنفيذ لبرامج تدريبية للمدنيين والعسكريين في الدول التي تمر بمرحلة انتقال أو تعيش بالفعل حالة ما بعد النزاع، لكي يتسنى لهؤلاء الأفراد الاضطلاع بالمهام المنقولة إليهم وأن يحلوا محل الموظفين الخارجيين المنتشرين في سياق هذه البعثات. والحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور – ليشتي وأفغانستان مفيدة بهذا الخصوص. وبناء القدرات هذا أمر حاسم لزيادة توطيد مكاسب السلام وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

والمجلس، من جانبه، له دور رئيسي ينبغي أن يقوم به نظرا لأن ولايات عمليات حفظ السلام تستتبع بشكل متزايد تنفيذ مهام للتوطيد والتعمير. ومن ثم، فإن من واجبنا التركيز على هيكل العمليات والولايات الجديدة لها لضمان كفاية الموارد المخصصة للمهام المسندة ولكي يكون لها تأثير على التنفيذ الفعال من أجل تحقيق كامل إمكانات التوطيد والتعمير في البلدان الخارجة من الصراع.

يود وفد بلدي أن يؤكد على رأي الفريق الاستشاري ومفاده أن المساعدة المقدمة لبلد ما في فترة ما بعد الصراع يجب أن تحترم أولويات البلد واحتياجاته الحقيقية. وذلك هو الأساس للملكية والضمان لتحقيق نتائج أفضل في الميدان.

وختاما، نرحب بإنشاء الفريق الذي ستقوده السيدة مالكورا لبحث التوصيات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري. ونحن مقتنعون بأن استنتاجاتهم ستمكن من

زيادة فعالية البعثات في الميدان واحتمالات تحقيق الاستقرار الدائم في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للسيد غيينو والسيدة مالكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن تقرير فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية (S/2011/85)، وللسيد غسانا، رئيس لجنة بناء السلام، على تعليقاته.

ونعتقد أن التقرير يجسد المشاكل الرئيسية في مجال بناء السلام. والواقع أنه يتضمن أفكارا ممتازة للتأمل وقد يشكل أرضية للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في تحديد الوسائل المثلى لمساعدة البلدان على التغلب على آثار الصراع. وسندرس التقرير بصورة متأنية ونحن على استعداد لتبادل الآراء مع مختلف الشركاء.

إننا نؤيد النقطتين اللتين ركز عليهما التقرير بشكل رئيسي: النقطة الأولى هي وجوب نشر الأخصائيين المدنيين بسرعة، بينما تتعلق النقطة الثانية بوجوب تركيز النشر على تحقيق الاستفادة القصوى من استخدام المؤسسات والقدرات الوطنية وتعزيزها. ونحن نتطلع، على غرار زملائنا، إلى إجراء مناقشة مفصلة لما قدمه الأمين العام من توصيات بشأن الموضوع.

وعلى نحو عام ومن حيث المبدأ، نود أن نلاحظ أن أي نوع من المساعدة من المجتمع الدولي يجب أن تقدم بموافقة الحكومات الوطنية، مع احترام مبدأي السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية. وينبغي مواءمة المساعدة مع خصوصيات كل بلد. ومن المهم إدراك أن أحد العناصر الرئيسية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع هو تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية. ويسرنا أن التقرير جسد هذا المبدأ بصورة واضحة للغاية.

ينبغي لهذه المنظمة العالمية، الأمم المتحدة، أن تضطلع بدور تنسيقي في جهود بناء السلام على الصعيد الدولي، بفضل ما لديها من خبرة ومشروعية فريدتين. وينبغي أن تنسق الأمم المتحدة جميع الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ القرارات المتخذة. والواقع أننا، فيما يتعلق بالاقتراحات الملموسة الواردة في التقرير، نود أن ندلي بمجموعة من التعليقات.

أولا، لدينا تساؤلات عن استخدام الاحتياطيات في مجال المكونات المدنية في البعثات المدنية للأمم المتحدة المنشورة بموجب ولايات صادرة عن مجلس الأمن. فإلى أي مدى سيكون ذلك متوازنا من حيث التمثيل الجغرافي؟ وإلى أي مدى سيجسد القدرة الحقيقية للدول الأعضاء؟

ثانيا، نرى أنه من المهم تفادي التناقضات بين جهود تعزيز القدرات في فترة ما بعد الصراع ونشر الأخصائيين من الهياكل الدولية من خارج الأمم المتحدة بغية تحقيق التنمية بعد انتهاء الصراع.

ثالثا، ومن حيث الموارد، يحتاج التقرير إلى مزيد من التفاصيل، بالنظر إلى أن بعض التوصيات سيكون لها، في رأينا، آثار خطيرة، ليس على القواعد الحالية فحسب، بل أيضا على المبادئ الأساسية التي تنظم تمويل العمليات الميدانية للأمم المتحدة. وأقصد هنا على نحو خاص مستوى تحكم الدول الأعضاء في تنفيذ قراراتها واستخدام موارد المنظمة التي يتم توفيرها بموجب الولايات.

وفيما يتعلق بالتوصية المتصلة بالسياسات العامة المعنية بالموظفين، نعتقد أيضا أن هناك حاجة لمواصلة التحليل الدقيق للإصلاحات التي أنجزت مؤخرا في تلك المجالات.

وينبغي زيادة مرونة السياسات العامة المتعلقة بالتمويل والوسائل اللوجستية من حيث كيفية تخصيص الموارد لميزانيات البعثات الميدانية. يتعين تعزيز التفاعل فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة أيضا

إلى المكونات لنشر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، التي تجري مناقشتها في الجمعية العامة. ونعتقد أن تلك الأفكار ينبغي مناقشتها بالتفصيل في اللجنة الخامسة للجمعية قبل متابعة تنفيذها.

وقد لاحظنا أن التقرير يتضمن مجموعة من التوصيات لإنشاء آليات متخصصة في الأمانة العامة، مثل خلية الشراكة المدنية، ولدراسة هذه الشراكات وإنشائها في الميدان. وتلك الفكرة ينبغي دراستها مسبقا ووصف وظائفها المحتملة بقدر أكبر من التفاصيل. غير أننا نفضل، على نحو عام، الإبقاء على الآليات القائمة.

قد تتطلب الاحتياطيات قدرا كبيرا من النفقات، وقد لا يكون هناك عدد كاف من الأخصائيين. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع ممثلي الأمانة العامة لدراسة تفاصيل قوائم الأخصائيين والآليات الأخرى التي وصفها التقرير.

والواقع أن استعراض التوصيات الواردة في التقرير وتوصيات الأمين العام يمكن أن يساعد مختلف الأجهزة على وضع نهج عملية واقتصادية أكثر فعالية لنشر الموظفين المدنيين في حالات ما بعد الصراع.

السيدة زيادة (لبنان): أود بداية أن أشكر الأمين العام وفريق كبار الاستشاريين على الجهود التي بذلوها في إعداد التقرير المعروض أمامنا (S/2011/85)، والذي يتضمن أفكارا قيمة كما نود أن نشكر كلا من السيد غيينو والسيد ملكورا والسفير غسانا على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

إن تعزيز قدرة المدنيين، وإن كانت لا تؤدي بذاتها إلى حل التراعات، فإن لها تأثيرا مباشرا على عدد من القطاعات الحيوية في عملية بناء السلام، مثل تثبيت الأمن، وبناء مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية. لقد عبّر مجلس الأمن عن هذا الترابط الوثيق بين بناء مؤسسات الدولة والتنمية الاجتماعية من جهة، وتحقيق السلام المستدام من جهة أخرى، وذلك خلال مناقشتين نظمتهما الرئاستان البرازيلية والبوسنية خلال السنة الحالية.

وبالتطلع إلى المرحلة المقبلة، نرحب بتشكيل فريق توجيهي بقيادة وكيلة الأمين العام للدعم الميداني السيدة مالكورا لمتابعة تنفيذ التقرير وتوصياته ونشجعها على أن تستند عملية المتابعة إلى التشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وأن تثمر توصيات ملموسة تعرض كيفية ترجمة التقرير على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، نود التركيز على ثلاثة جوانب من التقرير نرى وجوب إيلائها عناية خاصة لدى وضع خارطة طريق تمهد لتنفيذ التوصيات الواردة فيه:

أولا، الملكية الوطنية. نشدِّد، كما سبقنا في ذلك عدد كبير من المتكلمين، على أهمية ضمان الملكية الوطنية في المجتمعات الخارجة من التراعات، حيث أن الجهات الوطنية هي المعنية الأولى في عملية بناء السلام، وهي الجهة الأقدر على فهم احتياجات مجتمعاتها، والأساليب الأفعل لتلبيتها. وإذا كان التقرير قد خصص حيزا مهما لشرح كيفية ضمان الملكية الوطنية، فإن التجربة برهنت أن هذا الموضوع هو من المسائل الأكثر تعقيدا عندما يحين وقت التنفيذ. وعليه، نتطلع في المرحلة المقبلة إلى طروحات عملية لكيفية ضمان الملكية الوطنية من خلال نشاطات الخبرات المدنية على أرض الواقع، وكيفية مساهمة هذه الأخيرة في تعزيز القدرات الوطنية.

ثانيا، تمكين المرأة. إن النساء شريكات أساسيات في بناء السلام المستدام. إلا أننا نرى غالبا إقصاء هذه الشريحة التي تشكل نصف المجتمع في المجتمعات الخارجة من التراعات. وهنا نأمل التوصل إلى اقتراحات محددة تهدف إلى تمكين المرأة ومشاركتها في السلطة، وتكفل استقلالها الاقتصادي وحصولها على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم في المجتمعات الخارجة من التراعات.

ثالثا، تمثل الشراكات ركيزة مهمة لمساعدة الأمم المتحدة على نشر قدرات مدنية بطريقة فعالة ومرنة في الوقت المناسب، ونرى من المهم النظر أولا في الخبرات المتوفرة في البلد المعني، ومن ثم في المنطقة، وبعدها بين دول الجنوب وسائر المجتمع الدولي. وعلى صعيد آخر، من المهم توضيح كيفية مساهمة نشاط خلية الشراكات الوطنية في حشد الخبرات من دول الجنوب.

أخيرا، نأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من مواجهة ترشيد مسار استعراض القدرات المدنية، والتحدي الذي تمثله، لا سيما وأن هذا الاستعراض يأتي ضمن الإطار الأوسع للجهود الإصلاحية التي يبذلها الأمين العام بالشراكة مع الدول الأعضاء، لجعل منظمتنا أكثر استجابة لمقتضيات السلام وتنمية المجتمعات.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا، والسيد غييرمو جان – ماري والسفير غسانا يوجين – ريتشارد على بياناتهم القيّمة. ونحن نقدر الاستعراض الشامل التي يضطلع بها الفريق الاستشاري للكبار على القدرات بعد انتهاء الصراع المدني، ونتمنى للسيدة مالكورا النجاح في مساعيها كقائد للفريق التوجيهي الذي أنشأه الأمين العام.

ترحب البرازيل بتبادل وجهات النظر هذا بشأن التوصيات التي قدمها فريق كبار الاستشاريين. ونظرا لأهمية هذه المسألة وانتشارها على نطاق المنظومة، فنحن نشجع إجراء مزيد من المشاورات في سياق أوسع نطاقا يمكنه أن يتضمن آراء ومدخلات عدد أكبر من الأعضاء.

يمثل الاستعراض فرصة للترجمة العملية لفكرة أن حفظ السلام وبناء السلام هما جزءان من عملية متكاملة وغير متتابعة. وتلك الجوانب متكاملة ومتعاضدة. ولا يمكننا أن نغفل عن الهدف الرئيسي للاستعراض وهو تحسين تلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراعات. وفي هذا الصدد، ونحن نقدر الأولوية التي يوليها التقرير (انظر S/2011/85) لاستخدام القدرات الوطنية وتنميتها. عندما يتم نشر خبراء دوليين، يجب أن يكونوا قادرين على تدريب الموظفين المحليين وتشجيع الحكومة المحلية على الاستفادة منهم. ويكتسي نفس القدر من الأهمية أنه من المتوقع ممن يتم إرسالهم إلى الميدان تفهم الواقع المحلي مع المراعاة الواجبة للأولويات التي يحددها أصحاب المصلحة الوطنية.

تعتمد استدامة المكاسب في مجال الأمن والاستقرار الذي تحقق بمساعدة بعثات حفظ السلام إلى حد كبير على قدرة الحكومة المحلية لاستئناف مهامها الأساسية. ولذلك يجب أن تقترن أي استراتيجية خروج ناجحة بتنمية القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات والعمليات السياسية المحلية. بالتالي فمن المهم جدا أن تُستَكمَل ولايات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن عن طريق أنشطة بناء السلام التي يمكن أن تساعد على تعزيز المؤسسات الوطنية، وتطوير الخبرات المحلية. إن التوزيع الفعال للقدرات المدنية يجعل أثر قدم بعثات حفظ السلام التابعة للأمم أخف، على النحو المتوخى في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809).

إن نشر قوات الجيش وأفراد الشرطة أحد الخصائص المميزة لحفظ السلام. ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بدور العنصر المدني. ونحن نعتقد بقوة أن نشر خبراء مدنيين لدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المراحل المبكرة من الانتعاش يمكن أن تهيئ لظروف لتحقيق سلام طويل الأجل. نحن نتفق على أن الشراكات هي أداة هامة لتوسيع القدرات في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. التعاون بين البلدان التي تواجه صعوبات مماثلة يتسم بأهمية بالغة، مما يجعل من المفضل السعي للقدرات الدولية في المنطقة نفسها أو

تحفيز التعاون بين بلدان الجنوب، كما أكد بالفعل المتكلمون السابقون.

يمثل استخدام الخبراء على هيئة خبراء موفدين في بعثات وإنشاء مجموعات الدعم المدنية بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء خيارين مثيرين للاهتمام باستطاعتهما تمكين البلدان النامية من تقديم المزيد من الخبرة المدنية، بما في ذلك في المجالات الآنفة الذكر مثل الإدارة المالية، الإدارة العامة، الصحة والتعليم. في سياق حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، يمكن لهذه الاقتراحات الإسهام في تنفيذ أكثر فعالية للولاية.

البرازيل مستعدة للإسهام في تنفيذ التوصيات التي قدمها فريق كبار الاستشاريين بهدف تعزيز قدرتنا الجماعية على مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع على تحقيق السلام المستدام.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا ورئيس فريق كبار الاستشاريين السيد جان – ماري غيينو، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن النتائج التي توصل إليها تقرير الاستعراض المستقل بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (S/2011/85) وعلى وجهات نظرهم بشأن سبل المضي قدما لتنفيذ التوصيات المقترحة. وأشكر أيضا السفير غسانا على إسهامه المفيد في هذه المناقشة.

تؤيد البرتغال تأييدا قويا إتباع هذا النهج والاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها فريق كبار الاستشاريين. ونرى أنه ينبغي للتقرير أن يصبح وثيقة مرجعية لتخطيط وإدارة أنشطة بناء السلام، وليس من جانب الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا من جانب الجهات الفاعلة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف. أود أن أؤكد بعض العناصر ذات الصلة ليس بهذا التقرير فحسب، بل أيضا بالموضوع الأوسع نطاقا للقدرات المدنية التي، في رأينا، تستحق اهتماما خاصا.

أولا، أود أن أؤكد على أهمية تعزيز الملكية الوطنية في المبادرات الرامية إلى بناء الدولة المدعومة من المجتمع الدولي. ومن المؤكد أن هناك طريقا طويلا يتعين قطعه لزيادة مستويات الملكية، ولكن التقرير واضحا جدا في تحديد الأولوية الأولى لتقديم المساعدة بعد انتهاء الصراع وهي تعزيز القدرات الوطنية للاضطلاع بالمهام الأساسية للدولة. يجب علينا اتخاذ الخيارات دائما. وبالتالي، ينبغي توجيه الجهود الدولية لضمان أن الجهات الفاعلة تتخذ القرارات بشأن أهداف السياسة العامة والأولويات الوطنية وأن الجهود الدولية تُبذل أساسا من أجل مساعدة سلطات الدول لا أن تحل محل جهودها.

ثانيا، ينبغي لنا أن ننظر إلى مهام المساعدات المدنية على أنها تتطلب اهتماما من المراحل المبكرة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن تكون الولايات واضحة في تحديد دور ومهام قوات حفظ السلام وبناة السلام في وقت مبكر في مجالات مثل المهام المتعددة الجوانب لسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني. ويجب على الأمم المتحدة ضمان إتباع نهج شامل ومتكامل تجاه وجودها في بلد معين، والعمل على اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الربط بين المهام المدنية والسياسية والمهام التي تؤديها قوات حفظ السلام تقليديا. في كثير من الحالات، فإن توضيح هذا الربط أمر حاسم لمنع العودة إلى الصراع.

ثالثا، يثلج صدرنا كثيرا التوصيات المتعلقة بقدرة الأمم المتحدة على تقديم هذا النوع من الخبرة المدنية التي تقوم الحاجة إليها في حالة معينة من حالات ما بعد انتهاء الصراع. فهمنا هو أن الأمم المتحدة يجب أن تبدي درجة أكبر من المرونة والقدرة على التكيف مع الحالات المتغيرة.

وإذا لم تعد مهام معينة ضرورية، فإنه ينبغي تحويل الموارد المخصصة لتلك المهام للمهام الأخرى التي تتطلب مزيدا من الاهتمام. وينبغي أن تجرى إعادة تخصيص الموارد بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية بتحديد وملء الفجوات في القدرات الموجودة.

أخيرا، وفيما يتصل بالنقطة السابقة، أود أن أؤكد على ضرورة التنسيق مع الجهات الدولية الفاعلة، التي جرى عرضها في التقرير كإقامة شراكات لضمان أن تتاح الخبرة التقنية بسهولة عندما تقوم الحاجة إليها. ولذلك فإن توضيح العلاقة بين المهام شاغل رئيسي في المراحل الأخرى من المساعدة بعد انتهاء الصراع لأنه سيكون من الصعب أكثر التكيف واستيعاب مختلف الجهات الفاعلة في مرحلة لاحقة. ومع ذلك، يجب علينا أن نضمن أن هناك وضوحا فيما يتعلق بمن يقود كل عملية مساعدة دولية من أجل تفادي الازدواجية في الجهود.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد جان – ماري غيينو، رئيس فريق كبار الاستشاريين، ووكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا على إحاطاتيهما الإعلاميتين، فضلا عن السفير غسانا على تعليقاته.

إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع جزء هام من عمل الأمم المتحدة، وله أهمية كبيرة ليس لتحقيق السلام الدائم والتنمية في الدول المعنية فحسب، وإنما لتعزيز نظام الأمن الجماعي، وحفز التقدم المشترك للبشرية أيضا. وتمثل القدرات الفنية والفعّالة المدنية أساسا هاما، وشرطا لازما للاضطلاع السلس بأعمال الأمم المتحدة.

لقد قدم فريق كبار الاستشاريين، بقيادة السيد غيينو تقريره (انظر S/2011/85) الذي يحوي اقتراحات ملموسة، تسلط الاهتمام على الملكية والشراكة والخبرة وسرعة الاستجابة. وترحب الصين بهذه الاقتراحات. ونأمل أن يدرس الفريق التوجيهي، بقيادة نائبة الأمين العام مالكورا، وأن يتابع بجد الخطط كي يتمكن من صياغة توصيات قابلة للتطبيق من قبل الأمم المتحدة.

وأود أن أتناول بالتفصيل عدداً من النقاط التالية. أولاً، يجب الاستخدام الكامل لموارد الدولة المضيفة، لأن ذلك من شأنه حفز ملكية الدول المضيفة لعمليات بناء السلام. وبالنظر إلى معرفة فنيي الدول المضيفة العميقة بمجتمعاتهم، فإن في وسعهم أداء دور متفرد في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام. والأهم من ذلك، سوف يكون هناك فريق من الفنيين في الدول المضيفة عقب انسحاب بناة السلام، من شأنه تعزيز القدرات الوطنية وإدامة السلام والتنمية.

ثانياً، يتعين تعزيز الاختيار المحدد الأهداف للأفراد العاملين. فإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي أولويات بناء السلام. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، التركيز على توظيف واختيار وتدريب الفنيين في هذه المجالات، بما يتفق وظروف وحاجات الدول المضيفة. وبذلك تسهم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في بناء قدرات الدول المضيفة.

ثالثاً، من الواجب تقوية إدارة الأفراد العاملين. وعلينا التركيز على الاستفادة من الخبرات المتوفرة في الدول النامية والمنظمات الإقليمية، وتكثيف الجهود الرامية إلى توظيف خبراء مدنيين من البلدان النامية. ويتعين تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تنشط في تدريب المواهب والتوصية بها للأمم المتحدة، وأن تعمل مع الأمم المتحدة في بناء وتجديد تجمعات المواهب. وفيما يتعلق بتوظيف الخبراء المدنيين، يتعين على الأمانة العامة، تطبيق مبادئ الانفتاح والمساواة والشفافية، وتحسين إجراءات

التدقيق، وأن تسعى مسبقاً لمعرفة آراء الدول الأعضاء بشأن الآليات، والمعايير، والمبادئ الموجهة.

رابعاً، لا بد من توفير الأمن والموارد المالية التي يعول عليها. ونأمل أن تستمر الدول التي في وسعها فعل ذلك، في توفير الدعم العملي، وأن تتمكن الأمم المتحدة من تحسين آلياتها الإدارية إلى أقصى مدى ممكن في نهاية الأمر، وأن ترشّد استخدام الموارد المتاحة، حتى يتسنى لها تحقيق الفوائد القصوى الممكنة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يتوجه بالشكر إلى السيد غيينو، على إحاطته الإعلامية الموجزة، وعلى قدرته على قيادة فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية. ونحن ممتنون أيضاً للسيدة مالكورا لاطلاعنا على المنظور القيّم لإدارة الدعم الميداني في هذه المسألة. وننوه كذلك بحضور السفير غسانا، رئيس لجنة بناء السلام، ونقدر مساهمته في هذه المناقشة.

لا يزال استعراض القدرات المدنية يمثل طموحاً، ولكنه تقدم هام في الجهود الرامية إلى جعل توصيل خدمتنا أكثر استجابة لحاجات الدول الأعضاء في القرن الحادي والعشرين. ومع تزايد مهددات السلام والاستقرار، من الأخطار الصحية والبيئية، وكذلك من النزاعات المسلحة، فإنه يتعين تعديل آليات استجابتنا والارتقاء بها إلى مستوى أمثل. ويوفر الإطار الذي أحسن وصفه في التقرير المعروض علينا (انظر S/2011/85) قاعدة صلبة لهذا المشروع. وعليه، تؤيد نيجيريا الرؤية التي حواها الاستعراض.

لقد حددت على نحو جيد المبادئ الأربعة التي تشكل التوصيات. فهي تهدف إلى تعزيز الملكية الوطنية، وتوسيع وتعميق تجمعات الخبرة المدنية الدولية، وتحسين ملاءمة وتوقيت وفعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وهناك العديد من برامج حفظ السلام وبناء السلام التي سوف تستفيد من تحسين قدرات جميع القوى الفاعلة. ولا ريب أن الحالات الانتقالية، مثلما هو الحال في جنوب السودان، على نحو ما حددناه في صباح اليوم، سوف توفر فرصة لمعرفة أفضل الممارسات في تطبيق القدرات الوطنية، بما يتفق والأولويات الوطنية المحددة.

ولطالما ظلت الحاجة إلى تقييم حاجاتنا المحلية، والقدرات المحلية المتوفرة، بما فيها القدرة على استيعاب المساعدات، حتى قبل الشروع في نشر قدرات دولية، محوراً رئيسياً في مناقشتنا، لا سيما في المجلس. وينطبق هذا على نحو خاص، على الدول الخارجة من النزاع للتو، لكونها تعاني نقصاً حاداً في القدرات والمؤسسات اللازمة للمحافظة على السلام. ويقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة الالتزام بتطوير القدرات الوطنية المحلية، في ذات الوقت الذي تسد فيه الفجوة بهدف توطيد سيادة القانون واستعادة الخدمات الأساسية.

وبهذا المنظور، فإن أمامنا الآن اقتراح سياسات، من شأنه أن يحدد الكيفية التي تنفذ بموجبها هذه الاستراتيجيات في الميدان. وبينما يسعى التقرير إلى استقطاب جميع القوى الفاعلة إلى هذا المسعى، فإننا نتشجع للخطوات الأولية التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO) بشأن استعراض نهج تقييم حاجاتهما وقدراتهما، من أجل تحسين مستوى عملهما الميداني. ونأمل بصدق أن تتمكن إدارة عمليات حفظ السلام والمجلس، من إيجاد الطريقة التي يعكسان بها عناصر محددة من الاستعراض، لدى تجديد ولايات حفظ السلام.

ولا بد لي من القول بأننا تشجعنا لتصدي الاستعراض حتى لأكثر مجالات التحليل حساسية، بما فيها تدريب كوادر قيادية أفضل بين المدنيين، وإنشاء ثقافة

المساءلة. وقد أقرت التوصيات في هذا الصدد، ضرورة أن تسترشد الأمم المتحدة، بوصفها شريكاً وميسراً للسلام، في كل عمل تقوم به، بحاجات وأولويات المجتمعات التي نخدمها.

وتأمل نيجيريا كثيراً في أن ترى في هذا الاستعراض عاملاً مساعداً على التغيير. وعليه، فإننا نرحب بارتياح بقرار الأمين العام بشأن إنشاء فريق عمل توجيهي، تخوّل له صلاحيات تذليل اتخاذ القرار، والسعي إلى اتخاذ القرار المنسق. ولا يعترينا شك في قدرة السيدة مالكورا على قيادة الفريق التوجيهي. ونتطلع قدماً إلى تلقي آراء الأمين العام الرسمية، ومقترحاته بشأن تدابير ملموسة للإصلاح وتخصيص الموارد.

ويلزمنا جميعاً استعراض القدرات المدنية، بأن نستغل الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية وكفاءة، وأن نسعى وننشر قدرات أذكى وأفضل من لدينا، وأن نستعين بالسعة الكاملة للقدرات الوطنية والدولية. وبذلك النحو، سوف يكون بمقدورنا زيادة قدرة الأمم المتحدة على مواكبة الظروف الميدانية المتغيرة.

وفي الختام، لا بد لي من القول إن لنيجيريا خبرة قيمة في بناء القدرات الوطنية المدنية. فقد تمكن برنامج الفيلق النيجيري للمعونات الفنية منذ إنشائه قبل ١٧ عاماً، من نشر ما يربو على ٢ ٠٠٠ متطوع لاستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى سد الفجوات في أكثر من ٢٧ دولة في أفريقيا وفي منطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ، بروح تعاون صادق بين بلدان الجنوب. ولا ريب أننا تبادلنا المعارف الفنية والخبرات مع الدول المتلقية لمساعدتنا، بناءً على تقييم وفهم الحاجات. وبتأييدنا للاستعراض، فإننا نرغب في تقديم الدروس المستفادة، وفي العمل جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): تقدر البوسنة والهرسك كثيرا هذه المناقشة عن القدرات المدنية بعد انتهاء الصراع. ونشكر السيد جون – ماري غيينو على إحاطته الإعلامية. ونشيد بالفريق الاستشاري الرفيع المستوى تحت قيادته، الذي قدم إلى الأمين العام مشورة مهمة بشأن كيفية تطوير الخبرة المدنية وتوظيفها ونشرها بسرعة وبصورة أفضل، بتعاون وثيق مع السلطات الوطنية، بغية تلبية الاحتياجات الماسة للبلدان الخارجة من الصراع. ونرحب بإنشاء الفريق التوجيهي وتعيين السيدة سوزان مالكورا لتوفير الإشراف الاستراتيجي والرأي والمشورة بشأن متابعة الاستعراض وتنفيذه. ونشكر، بالطبع، السيدة مالكورا ورئيس لجنة بناء السلام، السفير غسانا، على ملاحظاتهما اليوم.

لقد أكدت المناقشة بشأن بناء المؤسسات أثناء رئاسة البوسنة والهرسك في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6472) على الدور الحاسم الأهمية للملكية الوطنية في بناء السلام والاستفادة من الخبرات الوطنية الحالية لدعم بناء القدرات الوطنية. نحن مقتنعون بأنه ينبغي اعتبار تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية مسألة أساسية في بناء السلام، وأن هذه العملية من أكثر الخطوات أهمية صوب تحسين أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

ونشدد على أن بناء مؤسسات تخضع للمساءلة وتتسم بالمشروعية و المرونة ينبغي أن يكون هدفا استراتيجيا منذ المراحل المبكرة لعملية بناء السلام. ولا بد من إيلاء الأولوية لاستحداث المؤسسات التي من شأنها أن تمنع العودة إلى الصراع وتقلل تدريجيا الاعتماد على قدرات المجتمع الدولي وتعزيز الاعتماد على الذات عن طريق إيجاد مؤسسات محلية مستقرة وقادرة على الاستمرار ومستجيبة.

في الماضي، شهدنا كيف واجه المجتمع الدولي، في حالات معينة، تحديات وصعوبات في تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لإحلال السلام الدائم في بيئة ما بعد انتهاء الصراع. إن الجوانب المدنية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع غالبا ما تتأخر عن الجهود الشرطية والعسكرية في سياقات معينة.

ونؤيد التوصيات بشأن وضع أولويات القدرات الوطنية وتوفير الخبرة التي تتوافق وتتكيف مع الاحتياجات المحددة للبلد الخارج من الصراع. إن تعزيز الملكية الوطنية لعمليات السلام عن طريق دعم المهام الرئيسية للحكومة، مثل تنسيق المعونة وإدارة السياسات، أمر ضروري. ورعاية القدرات الوطنية يمكن أن تسهم في تحسين الأثر الاقتصادي لمختلف التدخلات الدولية وتحقيق السلام المستدام. إن الاشتراك في الموقع للخبراء الدوليين أمر مستحسن حسب الاقتضاء وحسبما يكون ملائما.

إن مسألة القدرات المدنية مسألة ذات طابع شامل. نحن نرى أنها توفر فرصة لتحسين التعاون مع الدول الأعضاء في هذا المجال. وإنشاء آلية فعالة للتعاون سيمكن عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية من الاستفادة من القدرات المدنية للدول الأعضاء أو المنظمات الإقليمية في حين تكون الأمم المتحدة بمثابة قاعدة للخبراء المؤهلين. وينبغي أن تساهم في المواءمة بشكل أفضل بين الاحتياجات والقدرات. غير أن الأمم المتحدة بحاجة إلى العمل بقدر أكبر لتنسيق أنشطتها مع الدول الأعضاء بصورة أفضل بغية استخدام القدرات المتاحة بشكل أكثر كفاءة. ويكتسي تحسين التوجيه بشأن تمكين بناء القدرات وتحسين الموارد التدريبية أهمية خاصة. ولا بد من إدراج آراء الحكومة المضيفة وخبراتها وأولوياتها في عمليات التخطيط من البداية.

ومن الضروري توضيح الأدوار والمسؤوليات في ما يتعلق بالمسؤولية الرئيسية عن تطوير ونشر الخبرات المدنية في القطاعات الرئيسية لبناء السلام. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان المواءمة بين التداخل بين الولايات وشتى المنظورات السياسية لتوفير دعم الأمم المتحدة بصورة نشطة وأكثر ملاءمة.

وتتطلب الاستجابة للظروف المتغيرة مرونة أكبر في العمليات اليومية في الميدان. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن إيفاد الأشخاص المناسبين إلى المكان المناسب وفي الوقت المناسب أمر حاسم الأهمية ويتطلب نظاما لتحديد مناطق المسؤولية والمساءلة. ولا بد من أن تكفل الأمم المتحدة أن عمليات التخطيط لديها القدرات الكافية لمعالجة المسائل الجنسانية بالشكل الملائم. وتكتسي مشاركة المرأة وإدماجها في كل العمليات أهمية قصوى.

وعلى الرغم من أن بعض التوصيات المنبثقة من هذا الاستعراض يمكن تنفيذها بسهولة وبسرعة، فأننا ندرك تماما أن عددا منها سيتطلب توضيحات أكثر تفصيلا وإصلاحات تنظيمية معينة. ونؤيد تطبيق التوصيات المتعلقة بالملكية الوطنية وبناء القدرات والدروس المستفادة بغية إحداث اثر فعلي في الميدان.

ويقتضي العمل في المناطق المتضررة من الصراع تحويل هياكل الأمم المتحدة، باستعمال الدروس المستفادة والاستفادة من خبرات الدول الأعضاء والأجهزة الأخرى وطرائق العمل المبتكرة للاضطلاع بالولاية ونجاح العمليات. ولا غنى عن زيادة المرونة وتحسين مستوى الاستجابة للأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وفي حين أن الأمم المتحدة هي الوكيل الأكثر شرعية للمجتمع الدولي، فإن القدرة المدنية جزء لا يتجزأ من هذا الجهد.

لا بد من أن تبذل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي والجهات المانحة المزيد من الجهد لزيادة مرونة وكفاءة وأثر جهودنا المشتركة في سياقات ما بعد انتهاء الصراع. إن تخطيط الاستجابات الملائمة واختيار المزيج الصحيح من الأدوات في الوقت المناسب وتخصيص الموارد على أساس الميزات النسبية والبحث عن الحلول المثلى لن ينتهي. وأخيرا، فإن القدرات المدنية المستجيبة مسؤولية مشتركة في دعم وبناء السلام الدائم.

السيد الثاني (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفدي السيد جون – ماري غيينو على بيانه، ومن خلاله، جميع أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى الذي ساهم في التقرير عن القدرة المدنية بعد انتهاء الصراع (انظر S/2011/85). ونشكر أيضا السيدة سوزان مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، والسفير غسانا، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانيهما الشاملين.

في الأشهر الأخيرة، عقد مجلس الأمن مجموعة من المناقشات جرى خلالها إدراك الحاجة الواضحة لتحليل ووضع استراتيجيات تتيح لنا الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الجسام التي تواجه منظمتنا، وتلبية احتياجات المجتمعات الخارجة من الصراع بفعالية وكفاءة، ومنع عودة نشوب الصراع. إن إيجاد وتحسين القدرات المدنية أمر حاسم الأهمية للدعم الذي يجب أن يقدمه المجتمع الدولي للبلدان الخارجة من الصراع بغية كفالة تمتع الدولة والمجتمع المعني بالقدرة، في الأجلين المتوسط والطويل، على أن يقدم بشكل مستقل الخدمات والأصول العامة التي لا تجعل من الممكن إرساء الاستقرار وبناء السلام فحسب، بل وتعزيز العمليات الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية ورفاه وتنمية شعبها.

من المعروف جيدا أنه لا يوجد حل يناسب الجميع وأن استراتيجيات الاستجابة للتحديات في حالات ما بعد انتهاء الصراع يجب أن تستند إلى تحليل محدد جدا للظروف في الميدان. لذلك فإن نهج الفريق الاستشاري الفريق المستوى يكتسي أهمية خاصة، نظرا لأن المبادئ الرئيسية الأربعة التي يركز عليها تقريره تعكس الإطار العام الذي يمكن أن تتخذ الأمم المتحدة في نطاقه إجراءات سريعة ومرنة ومنسقة في ما يتعلق ببناء القدرات المدنية، في امتثال كامل لمقاصد ومبادئ الميثاق.

لا شك في أن الملكية الوطنية مبدأ توجيهي في تعزيز بناء القدرات المدنية من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، فإن التعاون والتشاور المستمرين مع الدول الخارجة من الصراع شرطان لا غنى عنهما لتحديد المهام الرئيسية للحكومة حسب الأولوية شأن تقدير الحاجة إلى اللجوء إلى القدرة الدولية في المجالات الأساسية. ومن الأهمية بمكان أيضا تحبيذ الأسواق الوطنية لتوفير السلع والخدمات كأداة لتنشيط الاقتصادات المحلية وتحديد الاحتياجات المحلية. إن الشراكة مع الأطراف المهتمة الأخرى عامل آخر يجب أن يكون محط اهتمام خاص.

ورغم أن ثمة حاجة إلى أدوات سريعة ومرنة لتقديم قدرات متخصصة ليس في مقدور المنظمة دائما تقديمها، فإن جودة أدائها وإطاره القانوني ومساءلة شركائها يجب أن تفي بالمعايير التي تطلبها الأمم المتحدة. وتقوم الحاجة أيضا إلى أن تقوم المنظمة بتوفير قيادة واضحة في تنفيذ المهام المدرجة في الولايات.

ويبين التقرير لدى تناوله مسألة الاختصاصات التقنية أن الحاجة تقوم إلى كفالة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها بطريقة منسقة ومتماسكة، بهدف تجنب الازدواجية وضمان الاستخدام الكفء للموارد المتوفرة. وفي ذلك السياق يجب أن تعالج إدارة الموارد البشرية الحاجة إلى نشر الاختصاصيين بسرعة وكفاءة في العمليات الميدانية الواسعة

النطاق، من دون خلق تفاوتات لا لزوم لها ومع الحفاظ على التنوع الجغرافي والنهوض بالكفاءة الشخصية.

وثمة حاجة واضحة إلى استحداث نظم تتسم بقدر أكبر من المرونة وحسن التوقيت وتناسب المردود مع التكاليف، بما يوفر المرونة فيما يتصل بالاستجابات التي تتطلبها البيئة المتغيرة على أرض الواقع. ومن الجوهري في ذلك الصدد إيلاء الاعتبار الضروري للآثار المترتبة على الميزانية ولمساهمات الدول، وكذلك للحاجة إلى الوفاء بالولايات الصادرة عن الأجهزة المختصة بمنظمة الأمم المتحدة.

البلدان التي تعصف بها الصراعات تحتاج إلى عمليات سياسية ومؤسسات قوية وتنمية اقتصادية فعالة على الصعيد الوطني لبناء السلام المستدام. وإن دعم تلك العمليات بقدرات مدنية تستجيب للاحتياجات والأولويات المحلية وتبني في الوقت ذاته القدرات الوطنية لبلوغ تلك الغاية يعتبر مسؤولية متشاطرة تتحملها المجتمعات المتضررة والمجتمع الدولي. وإننا نحث الفريق التوجيهي على مواصلة عملية التشاور الواسع النطاق التي بدأها فعلا، مع إيلاء الاهتمام الضروري لوجهات نظر جميع الدول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أبدأ بشكر السيد غيينو والسيدة مالكورا والسفير غسانا على إحاطاتهم الإعلامية.

منطقي أن تكون الجمعية العامة قد نظرت يوم أمس في التقرير المرفوع إليها عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (انظر S/2011/85)، الذي عرضه رئيس لجنة بناء السلام أثناء مناقشة المجلس اليوم، مثلما هو منطقي أن تكون الجمعية قد بدأت بالفعل في أعمال متابعة المقترحات التي قدمها فريق كبار الاستشاريين بقيادة جون – ماري غيينو.

إن تنفيذ التقرير يتطلب جهدا مشتركا من الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الالتزام من الأمانة العامة والدعم من الدول الأعضاء، مثلما كانت الحال مع تقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام والقدرات العسكرية (S/2000/809).

إن التقرير الموضوع عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات جزء من جهودنا لتحسين أداء الأمم المتحدة في الميدان. ونحن جميعا لدينا مصلحة مشتركة في كفالة تحقيق أهدافها. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نتجنب المناقشات الأيديولوجية وأن نركز على الأمور الأساسية، أي، كيف نحصل على أقصى قدر من الفائدة من التقرير الذي عرض علينا وكيف نساعد الأمانة العامة على تنفيذه بأفضل طريقة ممكنة؟

أود أن أركز على ثلاث مسائل تكمن في صميم الدراسة التي أجراها الخبراء وتخص مجلس الأمن بصورة مباشرة.

في المقام الأول يجب أن يكون التملك الوطني أولوية. وكما قلنا مرارا وتكرارا في مناقشات مجلس الأمن، لن يتسنى تحقيق تعمير دائم بدون التملك الوطني. وفي ذلك الصدد، وهو ما نوه به التقرير وأصاب، تكتسي الموارد البشرية المحلية ضمن هياكل دعم القدرات المدنية في بلدان ما بعد الصراع أهمية حاسمة.

ثانيا، الشراكات يجب توسيعها. لقد اقترح فريق كبار الاستشاريين إقامة خلية للشراكات المدنية لتيسير إقران الاحتياجات بالقدرات في مختلف البلدان. وهذا بالضبط هو ما اقترحته فرنسا في سياق الفريق العامل التابع لمجموعة الدول الثماني بشأن حفظ السلام وبناء السلام، الذي نترأسه في الوقت الحاضر. وفي ذلك الصدد يمكن لبلدان الجنوب أن تقدم مزيدا من القدرات المدنية. وذلك لا يعني أن بلدان الشمال يمكن أن تتخلى عن مسؤوليتها في مجالي حفظ

السلام والتنمية. المسألة ليست مسألة نقل الأحمال عن ظهر هذا أو ذاك، وإنما استغلال مصادر الخبرات الأكثر فعالية بفضل قربها من موقع العمل في الميدان. والهدف يجب أن يكون تعزيز التعاون الثلاثي بين البلدان المانحة والبلدان التي تقدم الأفراد والبلد المستضيف. وهذا أمر يهم الجميع.

أخيرا، ينبغي لنا أن نشجع على الأخذ بزمام المبادرة في الميدان. لذلك نؤيد الفكرة التي اقترحها فريق كبار الاستشاريين لإعطاء هامش واسع في صنع القرار للممثلين الخاصين للأمين العام في الإدارة الداخلية للموارد المدنية. هذا الاقتراح مثمر ويمكن أن يحسّن التنسيق مع الصناديق والبرامج والوكالات في استخدام مواردها، مما يسهم بالتالي في زرع ثقافة قوامها تحقيق النتائج في إدارة الموارد.

ومثلما نشهد بصورة رتيبة في مناقشاتنا في المجلس، تتسم الحاجات فيما يتصل بالقدرات المدنية بأنها هائلة ومتنوعة وتميل إلى الازدياد مع تعقد الحالات التي يصبح فيها تدخل الأمم المتحدة مطلوبا. لذلك يجب على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على التكيف، في غضون فترة قصيرة في أغلب الأحيان. إن تحقيق الكفاءة يتطلب مستوى معينا من المرونة في استخدام القدرات المدنية. ويتطلب أيضا إدارة قوية مسؤولة للموارد المالية والبشرية.

أعمال متابعة هذه التوصيات لا يمكن القيام بها إلا بمشاركة جميع الدول الأعضاء وعلى أساس توافق الآراء. وإن التوصيات المقرر أن يضعها الأمين العام ينبغي أن تنظر فيها العضوية بأسرها، وعلى وجه التحديد في اللجنة الخامسة. فنحن لا يسعنا أن نضطلع بصورة ملائمة بهذه الإصلاحات الهامة بدون المضي قدما بخطى تدريجية وبموقف موحد.

أود مرة أخرى أن أشكر السيد جون – ماري غيينو على العمل الممتاز الذي اضطلع به فريق كبار الاستشاريين بشأن القدرات المدنية. وأشكر كذلك رئيس لجنة بناء السلام على اهتمامه بالتقرير. وأخيرا، أعتقد أنني أعبر عن مشاعر المجلس برمته عندما أقول إننا لدينا كامل الثقة بالسيدة سوزان مالكورا في ما يتصل بأعمال المتابعة التي شرعت فيها بشأن مقترحات الخبراء. وسنعكف باهتمام على التقرير التالي للأمين العام عن هذا الموضوع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.